الفصل الرابع عشر

التخطيط في المستقبل: الاتجاهات والمشكلات والإمكانيات

PLANNING IN THE FUTURE: TRENDS, PROBLEMS AND POSSIBILITIES

فيليب ألميندينجر
Philip Allmendinger

مقدمة

قبل الشروع في ذكر وجهة النظر التي ستتسم حتماً بكونها ناقصة وشخصية للغاية، والتي تتعلق بوضع التخطيط حالياً وإلى أين يتجه والكيفية التي ينبغي أن يستمر عليها، سأقوم في البداية بذكر آرائي ومشاعري الخاصة والتي سيكون لها أثر على تفسيري. ونظراً لانخراطي في المجال العملي والمجال الأكاديمي، فقد وجدت نفسي مشتتاً بين كثير من الاتجاهات. فمن ناحية، هناك حاجة لمناقشة ما أرى أنه تخطيط غير فعال ومهمل على الرغم من المقاصد الحسنة له، وأيضاً النظام والتقاليد الأكاديمية التي تسفر عن هذا التخطيط، وكذلك العلاقة (حيث إن مصطلح الاتفاق السري ليس بالمصطلح القوي) بين هيئة المخططين المختصة والدولة في الإبقاء على الوضع الحالي. ومن ناحية أخرى، فهناك أيضاً حاجة لتشجيع التغيير، وليس القضاء عليه، لأنه على الرغم من

كل عيوب نظام التخطيط، فإنه من حيث المبدأ (وأقصد بهذا الآراء المجردة والمسكّنة في منهج ما بعد الحرب) يلقى دعماً عاماً كبيراً وحق له ذلك.

ويدّعي كالينجورث أن العالم قد تغير أثناء فترة الخمسين عاماً الماضية أو ما يقاربها، التي كان التخطيط فيها في طور العمل. ومع ذلك، فقد بقي النظام نفسه دون تغيير. وأريد أن أناقش هنا بإيجاز نقطتين من نقاط الرؤية المجمع عليها إجماعاً شاملاً. أولاً، من الحق أن *نظام* التخطيط في معظمه بقي دون أن يمسه تغيير. إلا أن *عمليات* التخطيط قد تم تكييفها وحازت أسوأ ما في التغيير. ولا أقصد بالعمليات الحاجة الروتينية لإعداد المخططات وتسليم طلبات التخطيط، ولكن أعني المدخلات في النظام والرغبة في مزيد من المشاركة وتعميق وتوسيع المناقشات والمواضيع وما إلى ذلك. ولقد صمم النظام نفسه، بمفهومه الشامل، من حيث الأساس، لضم مجموعة كبيرة من وجهات النظر والمواقف التي أوجدت اتفاقاً هشاً في مرحلة ما بعد الحرب. وكما أوضح كثير من الكُتّاب، فإن أهداف التخطيط ظلت تتسم بكونها مجردة حتى أنه بإمكان أي فرد الاشتراك فيها. ونتيجة لذلك أصبح *نظام* التخطيط (القوانين البرلمانية، والأدوات التشريعية، الخ) يتسم بالقوة: حيث كان قوياً بقدر كافٍ لكي يتحمل الضغوط والتغييرات على مدار الخمسين عاماً الماضية. ومن ثم، أصبح التركيز على التغيير في عمليات التخطيط مع ترك النظام في معظمه دونما تفنيد حتى في الأيام الصعبة التي واجهت "اليمين الجديد". وعلى الرغم من التركيز على المناقشات التفصيلية حول التنمية في داخل المدينة في مقابل التنمية خارجها وحول الأطراف المشاركة، أما المسائل التي تدور حول ما إن كنا في حاجة إلى نظام تخطيط وما هي الموضوعات التي ينبغي أن يتناولها النظام وكيفية ذلك، فقد ظل معظمها بعيداً عن النقاش.[١]

تدور النقطة الثانية التي أريد التحدث عنها حول وجود فوائد كبيرة في بقاء هذا الوضع كما هو. وعلى الرغم من أن هذا التخطيط قد يكون تحريضياً، إلا أنني أعتقد

أن كل من المخططين، وأصحاب الممتلكات، والأكاديميين، والجمعية المهنية، والحكومة بحاجة إلى نظام تخطيط. وعلى الرغم من اختلاف الأسباب (وسأتعرض لهذا فيما بعد) لكن حاجتهم مشتركة. وعلى كل حال، فإن هؤلاء يلحقون الضرر بأنفسهم وبلادهم. ليس هذا فحسب، بل أعتقد أن الأحداث المستقبلية واستمرار الاتجاهات والضغوط الحالية سوف تظهر حقيقة هذا الموقف، وهو ما سيؤدي إلى إثارة أسئلة ليس حول عملية التخطيط فحسب، بل عن النظام أيضاً.

ولا مجال للشك في موقفي النقدي للوضع الحالي. فنحن لسنا بحاجة إلى التراكم المعقد للقوانين واللوائح التي تشكل إجراء التخطيط الحالي والتي لا تعمل سوى على إرباك القضايا التخطيطية، وجعل المخططين يستترون خلف الخبرة التقنية، كما تعمل على تقييد التخطيط، بدلاً من تشجيعه. وهذه ليست حجة *لعدم التدخل* كما سيتضح فيما بعد. وتحتاج المجتمعات الحديثة إلى بعض أشكال التدخلات والأنظمة التشريعية المتعلقة باستخدام الأراضي للموازنة بين الاحتياجات المتعارضة الناشئة. لكن التخطيط يأتي في أشكال ونماذج وأحجام عديدة.

كما أنه من السهل جداً أن نتساءل وننتقد، بل إنه بوسع البعض التشكيك. لكن عليك أيضاً أن تكون بنّاءاً وهنا أعود ثانية لضرورة عدم التدمير. وبعد أن قمت بتحليل الاتجاهات والضغوط والقيود، استطلعتُ حدود الخيار المحتمل على النظام الحالي. تسعى تلك الخيارات البديلة للارتكاز على الخلاف والمحلية بطريقة توفر مجالاً للتعبير بدلاً من السعي غير المجدي نحو إيجاد اتفاق جماعي زائف.

وفي هذا اختلفتُ مع أولئك الذين لا يزالون يعتقدون أن رد الفعل على الإخفاقات في التخطيط والناتجة عنه والتعقد المتزايد في المجتمع والسياسة والاقتصاد يعني ضرورة تطبيق *المزيد* من التخطيط. لأن هؤلاء قد أخفقوا في الاستفادة من دروس التاريخ. وبدلاً من ذلك، فقد ذهبوا إلى أن التخطيط ينبغي ألا يتوقف عند مجرد "وضع

تفصيل" للعلاقات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية التي يقوم عليها المجتمع (كما لو كانت ممكنة و/أو مرغوب بها) بل مطلوب أيضاً أن يستوعب ذلك كما لو كان تخطيط استخدام الأراضي يمثل دواء لكافة العلل والمشكلات التي تواجهنا في القرن الحادي والعشرين. فالتراخيص الملفّقة على طول الخط، وكتل المباني والأبراج، والإقصاء الاجتماعي، والتشرّد، والمدن ذات الطرق المختنقة ازدحاماً ليست نتاجاً للتخطيط، فقط النوع الخاطئ من التخطيط. وفي الوقت الذي تعمل فيه معظم دول العالم على الحد من المعوقات الخانقة للاستخدام المفرط للبيروقراطية للسماح بازدهار التنوع والاختلاف، فإنه من الواضح أن المخططين والأكاديميين يسلكون مساراً مختلفاً. ومن بعض الأوجه، فينبغي ألا يستغرب الشخص ذلك. وبعد كل ما سبق، فإنه يوجد صناعة مهنية وأكاديمية تحتاج لتبرير وجودها والتي تعوق أي مناقشات تتعلق بأي شيء سوى المزيد من التخطيط.

ولم تسعفني المساحة للخوض بالشكل المناسب في الاختلافات والخيارات الأساسية التي تواجه التخطيط. لكن ينبغي أن يقوم النقاش على أكثر من بعد مع نفس الحجج القديمة البالية حول حماية البيئة. ومن بين أكثر المؤيدين للتخطيط أولئك الذين تعتمد أسعار ممتلكاتهم على التحكم المتواصل في التوفير والموقع. فهل قمنا بالفعل بصياغة نظام إداري معقد ومكلف لاسترضاء الناخبين في المقاطعة؟ فالتخطيط ليس موجوداً بأمر إلهي، بل يوجد من خلال تأييد شعبي، ويعتمد هذا التأييد على النتائج والإدراك. ومن دواعي الأسف، أنه تم تجاهل هذين العنصرين في التخطيط. ويبدو أنه تم تجنب المراقبة والتقييم، إما عن قصد أو أخذ بهما على أنهما من المسلمات، بينما مازال إدراك المخططين غير بعيد عن العاملين في المجال العقاري ومفتشي الضرائب. ومع ازدياد الضغط البيئي وتبوء القضايا البيئية مكانة متقدمة لدى فهم العامة، فإن التخطيط قد أخفق في الاستفادة من فرصة التعايش. وهنالك وجدنا أن التخطيط يقف على أعتاب الألفية الجديدة.

إن الغرض من هذا الفصل هو استكشاف الاتجاهات والتأثيرات والسياقات والتحديات والإمكانيات التي تواجه التخطيط في القرن الحادي والعشرين، من منظور شخصي للغاية. فمن الواضح أن هذا الاستكشاف سيكون مشروعا غير مكتمل وقابلاً للأخذ والرد بأي حال من الأحوال، لكن توجد مجموعة من الاعتبارات تجعل هذا المشروع في صورة أحسن. يتعلق هذا الكتاب بالأشياء المستقبلية مثله في ذلك مثل التخطيط فإنه يتعين ألا يقلّل من الصعوبات التي تواجه علم المستقبل. ومن دروس التاريخ، أننا لا نستطيع أن نعتمد على التوقعات لرسم صورة المستقبل - فمن كان يستطيع أن يتوقع أو يتنبأ بسقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩م أو انهيار الشيوعية أو انتهاء الحرب الباردة؟ مع أن هذه الأحداث وغيرها كثير، هي التي شكلت عالم اليوم بشكل كبير. وكما يذكر كويل (١٩٩٧م: ٧٧):

> لا يستطيع أحد سوى السفهاء أو المحتالين أو ربما وزير الخزانة أن يزعم قدرته على التنبؤ بما سيحدث في المستقبل، مع ذلك وعلى الرغم من الإخفاقات الواضحة التي تلاقيها هذه المحاولات، فيوجد اهتمام دائم بالمستقبل ما يحمل في جعبته.

والتخطيط غير معصوم من هذه المصاعب التي تواجه علم المستقبل. فبدايةً من التوقعات السكانية للإسكان وحتى الآراء المتعلقة بتوجهات السياسة فإن مصطلح التخطيط يدل على أقل تقدير على وجود لمحة إن لم يكن خبرة عن المستقبل. وعلى كل حال، فإن ما يميز موضوعاً معتمداً على النظر فيما وراء الأفق هو غياب تقدير المصاعب وأساليب المستقبل.

وبغض النظر عن الصعوبات وحتمية الفشل، فإننا *نحتاج* إلى التخطيط، وسيشتمل التخطيط على بذل مجهود في المستقبل. إلا أننا نحتاج أيضاً أن نكون على علم بأن المستقبل لن يكون حتماً مثل الحاضر. ولنضرب مثالاً على ذلك نفق القناة. الذي تم تصميمه ليخدم السفر بواسطة السكك الحديدية، والسؤال الواضح الذي كان يجب اعتباره أثناء مرحلة التصميم هو هل سيكون الإقبال على السفر بواسطة السكك الحديدية هو نفسه على مدار ١٠٠عام؟ والأكثر أهمية، اختيار السكك الحديدية، ما هو المدى الذي حجمنا فيه خيارات المستقبل أو *أوجدنا* فيه مستقبلاً قائماً على السكك الحديدية؟ فكان قرار إنشاء نفق السكك الحديدية هو *إيجاد* مستقبل كما كان *توقع* مستقبلي. فالقاعدة هنا أن المستقبل ليس شيئاً ما يحدث لنا، بل إنه من منظور جزئي يتكوّن من القرارات التي نتخذها في الوقت الحالي بالإضافة إلى أنه يتشكل من عناصر القدر والقوى التي لا نستطيع أن ندركها أو نعرفها.

وضعت هذه النقاط في ذهني وحاولت أن أتوقع مستقبل التخطيط وفي أي مكان سيكون التخطيط مناسباً. فليس معي كرة بلورية أو أنني أستطيع استخدام أساليب جديدة وما أقوم به لا يعدو أن يكون وجهة نظر شخصية. وما سأفعله هو محاولة لجعل آرائي وافتراضاتي واضحة. وبالفعل، فإن جزءاً من آرائي يذهب إلى أن المستقبل نفسه أصبح أقل توقعاً أو فهماً في عالمنا الحديث أو عالم ما بعد وقت الحداثة.

عوامل التأثير

من الممكن أيضاً أن نجعل هذه الخيوط المتنوعة في نموذج واحد متناسق يشكل موضوع النقاش في هذا الفصل. فالأمر كما يلي: هناك خمسة عوامل عامة للتأثير هي التي ستشكل المستقبل. وهذه العوامل أو الفئات الخمس لا تعمل على أنها حاسمة بنفسها بل إنها تعمل فقط كأساس للمناقشات. وإذاً، فما هي هذه العوامل؟ العامل

الأول، توفر *إرادة سياسية* أو رغبة لدى المجتمع. وبصفة أساسية، من حيث رؤيته للمستقبل. يمكن تقسيم هذا تقسيما فرعياً بين روح العصر إضافة إلى الميادين الرسمية الموجودة في المستويات المختلفة للحكومة حيث يمكن تحويل الضغط أو الإرادة إلى سياسة وعمل. وهذا النوع من الميادين مليء بالصراعات وستكون المحصلة عبارة عن منتج خلافي وغالباً ما يكون غامضاً أو متغيراً. "تنشأ" الإرادة السياسية عن التراكم المعقد للتأثيرات المحلية والوطنية. والإرادة السياسية لا تقلل من الاختلاف أو المعارضة، لكنها بدلاً من ذلك تؤكد على وجهة نظر الأغلبية كما يعبر عنها في مؤسسات مثل البرلمان أو السلطات المحلية.

وقد تتضمن الإرادة السياسية من منظور كلي ما إذا كانت البلاد عبارة عن دولة ليبرالية ديمقراطية أو ذات اقتصاد مخطط. ومن منظور أكثر جزئية بالنسبة للتخطيط، فإنها قد تتضمن ما إذا كان النظام ذا طابع تقديري أو قائما على التقسيم إلى مناطق، بالإضافة إلى أهداف وأغراض هذا النظام مثل التنمية داخل المدينة في مقابل التنمية خارجها أو حماية الريف في مقابل التوزيع المخطط.

وفي مقابل الإرادة أو الطلب السياسي يقف العامل الثاني ألا وهو: المخزون الموروث من الأفكار/المثاليات التي تشكل استقرار نظام سياسي معين. ويمكن أن نسمي ذلك العامل الرجعي أو المحافظ في المجتمع. وهذا يختلف عن العامل الأول من جهة استقراره وطبيعته ذات الأمد الطويل. إلا أنه من الواضح أن هناك علاقة بين الاثنين قد تُعتبر *اختلافاً في الوقت*. وسوف تؤثر الرغبة السياسية على الطبيعة المحافظة للمجتمع على المدى البعيد. وبالمثل، فإن الطبيعة المحافظة لنظام ما لها أثر وشيك على هذه الرغبة. وفي معظم الدول ستأخذ الطبيعة المحافظة شكل دستور أو أخلاقيات معينة من السلوكيات/الأفكار المقبولة. تعتبر حرية التعبير وحق التصويت أفضل الأمثلة الراسخة في أخلاقيات الدول الغربية والتي على أساسها تم وضع معايير لكثير من

التغيرات السريعة في الرأي العام أو السلطة السياسية في شكل الحكومات. تعمل مثل هذه "الضوابط والموازين" الرسمية ومصادر الرأي التي تعد غير رسمية إلا أنها ليست أقل فاعلية، وهي تسري في المجتمعات وتعمل ككابحة لكثير من أوجه الإرادة السياسية المتقدمة أو الجذرية.

العامل الثالث، هو وجود قنوات *وأنظمة تنفيذ* رسمية وغير رسمية منوطة بتنفيذ الإرادة السياسية. تتمتع مستويات وطبقات الحكومة، والوكالات، والجمعيات الخيرية، والأفراد، والهيئات المهنية، وأصحاب المصالح الشخصية، والمعنيين بالأمر، وما إلى ذلك، على جميع المستويات العليا والدنيا، بدور في ضمان حدوث (أو عدم حدوث) أشياء معينة. ولا زالت الأطروحات التي تتناول التنفيذ جامدة منذ منتصف الثمانينيات الميلادية، إلا أنها تشير بصورة واضحة ودقيقة إلى الطبيعة التكرارية للتنفيذ حيث تصاغ السياسات أو تعاد صياغتها دائماً. وذهبت المجموعات المهنية مثل مخططين المدن إلى أنه ينبغي إعطاؤهم امتيازات خاصة في هذا المجال ومنحهم حرية التصرف لتفسير وصياغة السياسات بفاعلية على أساس يومي. فقد أضافت حرية التصرف في تفسير وصياغة السياسات طبقة إدارية إضافية للإرادة السياسية التي استخدمت لتطبيق السياسات الموجهة مركزياً للأهداف غير المتصورة.

تلك العناصر الثلاثة هي ما أسميه شمولية الأداء في "القدرة على التحكم". وهي نقطة افتراضية تهدف إلى جعل الأشياء غير المتوقعة أو غير المتحكم فيها داخلة في معادلة التأثير. وليس معنى ذلك أن نقول بأن تلك العوامل مثل الإرادة السياسية أو وكالات التنفيذ في مأمن من الغموض لكنها، من حيث اجتماعها، قادرة على التماسك والتكيّف والتغلّب على أوجه الغموض. يوجد مؤثران خاصان من "الأداء المحدد" واللذان أعتبرهما مهمين في مرحلة زمنية من المستقبل ومن أجل التخطيط، وهما: "هل نستطيع ذلك؟" للفوضى والتعقيد وتأثير: "هل ينبغي علينا؟" والذي

جاءت على إثره انتقادات ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية. وعلى الرغم من أن كلاهما يؤثر في المستقبل، إلا أنهما يقدمان أساساً سليماً لمنهج جديد للتخطيط يمكنه مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

سأنتقل إلى الأسئلة المتعلقة بنظريات فوضى التعقيد فيما بعد، لكن يكفي أن أقول هنا إن الفهم العميق لكلاهما هو مطلب أولي لمزيد من الفهم الأساسي للتخطيط. تتعلق نظرية الفوضى بالاعتماد الحساس على الشروط الأولية والتأثيرات المعقدة وراء ما يبدو أنها ظواهر بسيطة. فلديها إمكانية إخبارنا بالكثير عن الأسباب، وسواء أكان تخطيطنا جيداً أم سيئاً، فإن الأشياء لا تسير على الوجه المتوقع. بينما نظرية التعقيد فهي ظاهرة مختلفة لديها إمكانية شرح العلاقة المتبادلة بين العوامل الخمسة للتأثير، وأن التخطيط ليس مجرد مجموعة من النظم والعمليات الإدارية أو القانونية بل يمكن اعتباره منظومة تكيفية معقدة. وهذه الأنظمة التكيفية المعقدة موجودة في كل المنظمات وتعمل بطريقة مشابهة لعمل العقل. فهي لا تعمل كخلايا عصبية فحسب، فالمنظمات لديها وكلاء أو أفراد يتفاعلون ويتعلّمون ويتكيّفون. وقد ينظر للتخطيط على أنه نظام به أطراف مشاركة (المخططون، والعامة، وأعضاء المجالس الإدارية، والمطورون، الخ) يعمل على إنشاء نظام أكبر من مجموع أجزائه. وقد ينظر إلى نظام التخطيط من عدة نواحٍ على أنه يشبه كائنا حيا من حيث إنه يمكن أن يتعلم وينمو ويستجيب للردود والملاحظات التي تبديها له بيئته. وتنشأ هذه الأنظمة وتنظم نفسها عبر الجمع بين التقييم والتعاون، وهياكل معقدة كبيرة تصبح جزءاً لا يتجزأ من نظام أكبر ألا وهو: المجتمع.

وإنني لأرفض آراء القائلين بأن نظرية التعقيد ونظرية ما بعد الحداثة متعارضتان. إلا أنني أقول إنه توجد علاقة وطيدة بين الاثنين لأنهما سيقدمان أساساً للتخطيط الجديد. توجد مسألتان مهمتان هنا. أولّهما، توجيه الانتقاد بأنهما (من وجهات نظر

مختلفة ولكنها تكميلية) يقدمان التخطيط. وتعطي كل من الأسئلة المتعلقة باتفاق الآراء والإجماع، والاختلاف، واللغة، والسلطة، والمهنية، والعملية الإجرائية، والأهداف، أبعاداً جديدة ومهمة. ثانيهما، تقدم انتقادات فترتي ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية أساساً بديلاً واقعياً متأصلاً في تعددية القيم والحياة. وكلاهما يشير إلى بديل ذي تركيز أقل على التحكم ويهتم بشكل أكبر بتقديم شروط لجعل التخطيط يسهل المستقبل في نظرية "حدود الفوضى". وكما سنرى فيما بعد، فإن مثل هذا الأسلوب يتوافق تماماً مع دروس التعقيد والفوضى التي تقدم توافقاً قوياً للتحليل والبدائل. ومن الممكن أن يبدو هذا الأسلوب خيالياً، ومما لا شك فيه أن مجالاته خيالية كذلك، ولكن إن لم يكن الكتاب الذي يتحدث عن المستقبل خيالياً، فماذا يكون؟ وإن ما أعتزم فعله هو فحص عدد من العناصر التي ستؤثر على عوامل التأثير الخمسة الموضحة سابقاً. وسيكون من الضروري أيضاً في حالة العاملين الذين يوصفان بأنهما "محددا الأداء" أن يتم التعمق في تفاصيل الخلفية التاريخية لهما وأهميتهما في التخطيط. يشتمل جزء من أسطورة نظرية الفوضى على أجنحة الفراشة الخافقة سيئة السمعة والذي يصور ترابط العالم لدرجة أن الأشياء الصغيرة لها أهمية كامنة. ومن الظاهر، أنه في إطار عملنا، لن نستطيع سوى تغطية بعض العناصر المرتبطة مع كل عامل من العوامل الخمسة. سيعتمد اختيار ما نذكره أو نستبعده ونوع التأكيد والعلاقات على معيار شخصي تماماً.

الإرادة السياسية والاجتماعية

زعم فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) في مقال له نشر في عام ١٩٨٩م تحت عنوان "نهاية التاريخ" أن العالم كان يتقارب في توقعاته الأيديولوجية ـ حيث تحوّل من أحد المواقف المعارضة تماماً كما هو موجود في اقتصاديات السوق الحر للغرب والاقتصاد المتحكم فيه للاتحاد السوفيتي السابق إلى أحد الديمقراطيات الليبرالية.

وذهب فوكوياما أبعد من ذلك، ولم يحتف بهيمنة القيم الغربية فحسب، بل قال إن "نهاية التاريخ من هذا المنطلق تعني النقطة الأخيرة لتطور الفكر الإنساني وانتشار الديمقراطية الليبرالية الغربية في العالم على أنها النموذج النهائي للحكم البشري" (١٩٨٩م: ٣). وعلى الرغم من إمكانية انتقاد فوكوياما في كثير من النواحي، لكن من الصعوبة بمكان أن نختلف معه في كثير من النقاط الرئيسة. وذكر فوكوياما، متأثراً بالجدليات الماركسية، أن التاريخ الإنساني انتقل إلى مسلك تطوّري حيث يتم اختبار الأيديولوجيات المتنافسة (على سبيل المثال الشيوعية، والفاشية، والليبرالية) والفائز فيها سيسيطر على التفكير العالمي. وعلى الرغم من إمكانية بروز (واحتمالية ذلك) اختلافات، فإن الديمقراطية الليبرالية هي اللعبة الوحيدة في الميدان وإن كانت ذات أشكال مختلفة. وربما نختلف مع شيء من تحليل فوكوياما خاصة فيما يتعلق باحتمال ظهور الأيديولوجيات المستقبلية والاختلافات بين العناصر الليبرالية والديمقراطية حول الديمقراطية الليبرالية، لكننا سنتفق مع هذا الرأي الموسّع من أجل أغراض هذا الفصل.

إذا ما افترضنا تقارب العالم إلى أرضية مذهبية مشتركة وتحول العالم تجاه شكل واحد من الديمقراطية الليبرالية أو غيرها، فماذا يعني هذا للقيم السياسية و/أو الاجتماعية؟ أولاً: سوف يؤكد هذا على أهمية النمو: الوجه الليبرالي من الديمقراطية الليبرالية. وفي حالة الارتقاء باهتمامات مثل البيئة في الأجندة السياسية، فسيتطلب ذلك نمواً أكثر توازناً يضم الاهتمامات الاجتماعية. لكن هذا لا ينتقص من حقيقة أنه لابد من النمو لتحمل تكاليف هذا الاهتمام. ولقد قامت المملكة المتحدة على الأخص بالتحول سريعاً من اقتصاد قائم على التصنيع إلى اقتصاد يعتمد كثيراً على الخدمات ـ فهي أول دولة تكسب من الصادرات غير الملموسة (الخدمات) أكثر من الصادرات الملموسة. وفي الوقت الذي تقوم فيه الدول الأخرى بمثل هذا التغيير، على المملكة المتحدة أن تبني ميزتها النسبية على محركات جديدة للنمو. وذكر ماكراي (١٩٩٤م) أن

العوامل التقليدية للإنتاج (الأرض، ورأس المال، إلخ) أصبحت متوفرة بكثرة. والعوامل الجديدة المهمة تتسم بالنوعية وتضيف قيمة من خلال الجودة التنظيمية مثلاً أو التحفيز. كما أن وجود قوة عاملة مدربة بشكل جيد يعد أمراً حاسماً للنمو المستمر. فهذا لن يتضمن فقط ما أضيف بل سيتضمن ما خصم. وسيتمثل مجال الجودة في الأشياء التي لم يعد الناس يفترض عليهم فعلها مثل الانتقال اليومي الترددي للعمل، أو ملء الإقرار الضريبي (أو تقديم طلب للتخطيط؟).

سيتم تقييد الدور التي تلعبه الحكومة كوسيط للضغوط السياسية والمجتمعية وكموفر لهذا النمو من خلال القوى التجارية والهيئات العابرة للحدود الوطنية مثل الاتحاد الأوروبي. وتعتبر الأساليب المشتركة للسياسات الأجنبية والمحلية مثل الزراعة والاقتصاد إجراءاً مستقلاً ومقيداً. هذا، وقد سهل الحصول على المعلومات التي تتعلق بفعالية السياسات المحلية، مما أدى إلى تقييد حرية الحكومة عبر الضغط عليها لكي تتبنى أساليب يعتقد أنها ناجحة في مكان آخر (مثل الخصخصة). وهناك ضغط أكبر يمارس نتيجة للوصول الموسّع للأسواق العالمية حيث أصبح كل من رأس المال والقوى العاملة أكثر تحركاً وكسراً للحدود الوطنية والسماح بحرية الحركة بين الاقتصاديات المتنافسة.

وطالما أن هناك اهتماما بالعنصر الديمقراطي في نظرية الديمقراطية الليبرالية، فيوجد تغيرات كبيرة في الطلب المتزايد على زيادة المشاركة في جميع نواحي صناعة القرار. وكما ذكر جيفورد في تقريره للجنة ويديكومبي (Widdicombe) حول الحكومة المحلية:

> ... هناك توجه نحو التخلي عن مجتمع يتصف بدرجة كبيرة من اجتماع الآراء على المصالح، والقيم، والتوجه إلى مجتمع أكثر تنوعاً وتقسيماً يكون فيه التأكيد على التعددية للمصالح الجزئية والقيم (اقتباس ورد في ستوكر، ١٩٩١م: ١٥).

واستطرد ستوكر في ملاحظته ليقول إن ظهور سياسات "القضية الواحدة" سمح للناس أن يحددوا مصالح مشتركة ويطالبوا بها. والآن سلسلة السياسات مؤيدة بجمهور نشط وفعال مع آراء العامة الذين هم أقل استعداداً لقبول الأساليب التسلطية من القيادة أو الثقة في الخبراء التكنوقراطيين الحكوميين ذوي المعرفة الواسعة. ويرجع السبب جزئياً وراء ظهور المواطن المتشكك والناشط إلى تدني استقلالية الحكومات الوطنية المذكورة سابقاً. وهناك سبب آخر، ألا وهو التوتر الناشئ عن حاجة الحكومة إلى وضع الأولويات وتخصيص الموارد النادرة جداً لخدمات القطاع العام. ومما لا شك فيه أن هناك بالفعل تغييراً ثقافياً في اتجاهات الناس نحو المشاركة المتزايدة في تغيير المعايير الاجتماعية والحصول على معلومات أكبر وحتى التفاعل مع النظام المتسلط من القيادة تحت حكم "اليمين الجديد".

إلا أنه بينما تشهد الحكومات الوطنية زيادة انتقال السلطات إلى هيئات خارج الحدود الوطنية وانضباطية في السوق الذي قد أضاف ضغوطاً دون المستوى الوطني وذلك أدى إلى معارضة القرارات ولعب دور أكبر. وسيظل دور الحكومات الوطنية هو أحد أدوار صياغة السياسات المتعلقة بمعظم القضايا المحلية. وعلى كل حال، فإن آليات كيفية تنفيذ ذلك ستتحول نحو التنظيم لا التوفير وكذلك تلطيف الضغوط والتوترات المتزايدة في عنصري الديمقراطية الليبرالية. وكما قال ماكراي (١٩٩٦م) إن التدخل وصل أعلى مستوى له، ولأن الخصخصة تكتسح العالم فقد أصبح توفير الخدمات من قبل القطاع الخاص هو النمط السائد. وبالإضافة إلى الأولوية المعتبرة للأسواق، ستصبح مخاوف هؤلاء الناخبين المخولين مدخلاً مهماً للإرادة الاجتماعية والسياسية. والسؤال المطروح هو ما هي هذه المخاوف؟ ستكون هذه المخاوف متنوعة ومتغيرة: على الصحة، والتعليم، والبيئة، والوظائف، إلخ. وفضلاً عن الحاجة إلى النمو الاقتصادي والذي ناقشته من قبل، سأركز على مجالين سيكون لهما أهمية كبرى في التخطيط.

البيئـــة

يبدو أن الاستدامة والتنمية المستدامة قد أصبحا الآن من ضمن الإرادة السياسية والاجتماعية في معظم دول العالم. وعلى الرغم من وجود فروق بين الاستدامة والتنمية المستدامة، فإن كل منهما له الآن مفاهيم مرتبطة تقريباً ويعتبران (بمعناهما الواسع) من الأشياء الأساسية مثل "الحرية" و"العدل" (إيفانز، ١٩٩٧م). ومن الواضح أن الاستدامة نشأت من مخاوف القاعدة الشعبية التي فرضتها رغبة العامة على الحكومة. ومن الواضح أنها تتعارض مع الإستراتجيات ذات المدى القصير لاقتصاديات السوق. لكن من غير الواضح ما هي الآثار أو ماذا نعني بالاستدامة أو التنمية المستدامة كما في حالة التعهد بالتعامل مع المشكلات البيئية في بعض من أكبر الاقتصاديات والملوثات في العالم. وهناك أيضاً ملل وضجر وسخرية ناشئة حيث إن كل فرد في المتاجر الكبيرة أو المتاجر متعددة الجنسيات سيلحقون بركب دعم "الاهتمام بالبيئة". وتفاقم الأمر باستخدام الاستدامة كقناع لبعض مجموعات القضية الواحدة. وذكرت حملة حماية ريف انجلترا وجمعية تخطيط المدن والريف أن الاستدامة تعني تنمية أقل في الريف وتنمية أكثر في ريف آخر على التوالي. والحقيقة أنه لا يوجد أي فرد يعرف حقيقة ما هي الاستدامة.

على الرغم من كل هذه المناقشات، ستبقى البيئة هي العامل المؤثر على التخطيط. فقضايا التلوث، والتبعثر والانتشار العمراني، وتدهور أحياء وسط المدينة، وجودة الماء والهواء، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والتغير المناخي، إلخ، تمثل هماً وهي تؤثر حالياً على سياسة الحكومة، وليس فقط على التخطيط ولكن عبر مجالات أخرى. ويكمن التحدي الذي يواجه التخطيط في تكامل هذه المهام في الخطط والإستراتجيات لمنطقة ما. لكن هذا ينبغي ألا يقلل من الحاجة إلى أسلوب متكامل مع الهيئات والوكالات الأخرى. كما يجب عدم إغفال أن مسألة البيئة تعد مسألة واحدة

من بين العديد من الضغوط والمهام الأخرى للإرادة السياسية والاجتماعية. كما ينظر للفرص الوظيفية وتحسين الظروف الاجتماعية على أنهما من مهام الاستدامة كما لو كانا بطريقة ما متوافقتين ولا يوجد هناك خيارات أو صراعات. وعلى الرغم من بقاء المقصود الفعلي من الاستدامة والتنمية المستدامة غير واضح واستمرار ازدياد تنافس المحليات على رؤوس الأموال العالمية الحرة، فإن الإستراتجيات طويلة المدى قد تتولد عنها حاجة قصيرة الأجل إلى الوظائف. ستنشأ الإستراتجيات المختلفة ـ مثل قيود بيئية متأصلة في الحفاظ على النمو، وموقف الخبراء الحكوميين المحافظين على البيئة والمسار السطحي المعتمد على البيئة. وقد نشأت هذه الإستراتجيات ضمن إطار عمل إداري وقانوني مركزي. وسيضع كل منها تأكيداً مختلفاً حول أوجه الاستدامة وهل هي "نمو صحيح" للحفاظ أو للحماية. والمشكلة التي تواجه المجتمع والتخطيط لا تتمثل في التوترات بين البيئة والنمو فقط، ولكن أيضاً بين السلطات الوطنية والمحلية. وفي حالة استمرار هذه التوترات فمن غير المحتمل أن يحدث تقدم حقيقي.

جودة الخدمة

تم تحديد "القيمة المضافة" للخدمات والجودة في التوفير على أنها المحرك المستقبلي للنمو لكن هذا أيضاً بلا شك مطلب سياسي. يوجد لهما وجهان وسيستمران في التأثير على ممارسة التخطيط. الوجه الأول هو التغييرات التي قدمتها الحكومات السابقة في محاولة، كما يعتقدون، نحو تحسين الجودة والاختيار والقيمة ومسئولية الحساب للخدمات العامة. الأمر الثاني أصبح الطلب المتزايد عموماً على الخدمات المحسنة من الجمهور شفافة ومفتوحة للتدقيق. وترتبط هذه التغييرات مع الطلب المتزايد على المشاركة عموماً ولارتياب المهنيين والذي تم مناقشته أعلاه.

على الرغم من زعم إيفانز (١٩٩٧م) بأن التخطيط هو عملية سياسة عامة أخرى مثل تحصيل الضرائب وإدارة النفايات، إلا أن هناك بعض الاختلافات المهمة. في البداية، فبخلاف فهم الممارسين أنفسهم، فإن التخطيط ليس نشاطا تقنيا لكنه نشاط سياسي؛ ولذا فمن الصعوبة أن تضع معايير لتوفير الخدمات. فليست المسألة مسألة الإنجاز بسرعة كما في مقياس عدد ثمانية أسابيع لطلبات التخطيط. فحرية التصرف والتعقل وصياغة السياسة على أساس يومي المتأصلة في النظام كما في الوساطة المعقدة للمداخلات المختلفة. ولهذا، فمن الصعوبة وضع معايير نوعية لتقديم الخدمات كما وجدت حكومات المحافظين أثناء فترة الثمانينيات والتسعينات الميلادية.

إلا أن التأثير المهم على الطبيعة المتغيرة لممارسة التخطيط وضعت كمقدمة لفهارس ميثاق حقوق المواطن في شهر يوليو لعام ١٩٩١م. على أنه يتم الحكم على سلطات التخطيط المحلية منذ سنوات عديدة بناء على سرعة اتخاذ القرار (أرقام الأسابيع الثمانية سيئة السمعة) وعليها أيضاً عمل عوائد ربع سنوية لوزارة البيئة والمكتب الأسكتلندي ومكتب ويلز على نطاق واسع للمعايير الأخرى. علاوة على هذا، أصدر منتدى التخطيط الوطني ميثاقه حول التحكم في التنمية، محاولاً تنظيم وتحديد الأوجه المتنوعة لعملية التخطيط. وطرحت حقوق المواطن عدداً من العوامل التي سيتم نشرها ومراجعتها على المستوى الوطني مقارنة بسرعة و"جودة" الخدمات. ويوضح برايور (١٩٩٥م: ٨٨) أن منهج حقوق المواطن يسعى لتغيير إدارة الخدمات وتنظيمها وتوصيلها لتحقيق أربعة أهداف أساسية:

- رفع الجودة.
- زيادة الخيارات.
- ضمان قيمة أفضل.
- توسيع نطاق المسئولية.

وتشتمل آليات تحقيق ذلك على سلسلة من الأساليب تتضمن:

- الخصخصة.
- المنافسة.
- الاستعانة بمصادر خارجية.
- الإنفاق مقابل الأداء.
- أطقم التفتيش المستقل.
- أهداف الأداء المعلنة.
- معلومات متعلقة بالمعايير.
- إجراءات الشكاوى والتظلم.
- الإصلاح.

ولا شك أن التأكيد وطلب الجودة يلقى ترحيباً في هيكل المنظمة والمهنة الذي كان في سبات منذ فترة طويلة. إلا أنه يوجد توجس من التغيير المصاحب للخصخصة والذي يراه المحافظون على أنه مرادف للجودة. لكن ليس هذا مجرد إرث للتخطيط: فمن أول الإجراءات التي قامت بها حكومة حزب العمل في عام ١٩٩٧م قولها بأنها تنقض هذا الاتجاه من خلال إضافة "الجودة" كمعيار إضافي في تقديم أي عطاء تنافسي في المستقبل (صحيفة الجارديان، ٣يونيو ١٩٩٧م).

والآثار الضمنية لهذا الاتجاه في التخطيط مهمة جداً. ولقد رسم هيجنز و ألمينينجر خطة (ستصدر قريباً) عن المدى غير المقيد للخصخصة داخل التخطيط واستنتجا وجود مشكلات في الطلبات المتزايدة حول الشفافية وجودة الخدمات (على الرغم من أنها محددة) والمسئولية. فهذه مشكلات موجودة ومحتملة حيث يبدو أن أهل المهنة إما أنهم غير مستعدين وإما غير قادرين على مواجهتها. ومع استمرار خصخصة

التخطيط، فإن ممارسة التخطيط العامة ستعاني ما بين الرغبة في مشاركة أكبر للعامة، والحاجة لتولي مزيد من أوجه العمل نظراً لأن البيئة (بمعناها الواسع) أكثر تأثيراً وكذلك بين الحاجة لتقديم خدمات ذات جودة أعلى بما في ذلك السرعة والمشاركة الأكبر. ومرة أخرى، مثل ما ذكر سابقاً عن البيئة، فإن الآثار من نوع ذي تنظيم وتوجيه مختلف جذرياً للتخطيط في القرن الحادي والعشرين.

وكالات التنفيذ والمحافظة الاجتماعية

قمت بدمج هذين العاملين للتأثير في عامل واحد نظراً للعلاقة الوثيقة القائمة بينهما، خاصة فيما يتعلق بالتخطيط. تعتمد الحكومة في المملكة المتحدة، نظراً للطبيعة المركزية، على الآخرين في تنفيذ أو في أداء سياساتها. وكما أوضحت الدراسات التي أجريت في الثمانينيات الميلادية، أن هذه الوكالات مثل السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجالس الصحية كانت قادرة في بعض الأحوال على تعديل هذه السياسة بل في أحوال أخرى قادرة على تغييرها تماماً (مارش و روودز ١٩٩٢م، ألميندينجر و توماس ١٩٩٨م). ولذلك فهي تعمل "ككابحة" للإرادة السياسية الوطنية ولعرض إرادتها الخاصة بها. ويذكر أن المنظمات التي غالباً ما يرتبط بها المخططون هي السلطات المحلية وسيدور هذا الجزء حولها على أنه سيتم فحص عنصرين آخرين مهمين. يشتمل الأول على هيكل الرأي المحلي الذي له تأثير من خلال قنوات رسمية (أي من خلال التصويت) أو أقل رسمية (مثل الضغط) على السلطة المحلية ودور المخططين. والعنصر الثاني هو مهنة التخطيط نفسها.

والسؤال هو: ما هي البيئة التنظيمية للتخطيط في القرن الحادي والعشرين وما هي العوامل التي تؤثر في تنفيذ الإرادة السياسية الوطنية؟ هناك عدد من العوامل التي لها تأثير مباشر.

عموماً، هناك دور ضئيل للحكومة؛ لأن الحكومات في العالم المتقدم ستقلل من حدود تأثيرها. وسيستمر تقييد دور الدولة وإزالة القيود عن التوفير المباشر للخدمات (كما هو الحال في حكومات اليسار واليمين). وهذا عائد لعدة أسباب منها:

- الحاجة لتقليل نسبة الإنفاق في إجمالي الناتج المحلي (فجمهور الناخبين لن يصوت لحكومة تتعهد بزيادة الضرائب لكي تحسن من الخدمات).
- استقرار إن لم يكن تقليل معدلات الضرائب لتشجيع المزيد من رأس المال العالمي الحر.
- إظهار التجارب الأخيرة أن الحكومات ووكالاتها ليست لديها الكفاءة اللازمة لتقديم خدمات رخيصة وفعّالة مثل القطاع الخاص.

وتشير الدلائل إلى أن ما تبقى من القطاع العام سيئول بصورة كبيرة إلى ما يقدمه القطاع الخاص والسوق. ويظل دور الحكومات كمنظمين لا كمزودين. وكانت هذه الاتجاهات واضحة في الحكومة المحلية أثناء الثمانينيات والتسعينيات الميلادية. وشهدت هذه الفترة، طبقاً لما ذكره ستيوارت و ستوكر (١٩٩٥م: ٣- ٤)، بعض التغييرات الرئيسة منها:

- القيود المالية.
- تجزئة الحكومة المحلية.
- الالتزام بالمنافسة.
- فصل المسئولية المتعلقة بالخدمات عن عملية التوفير.
- تطوير دور التمكين.
- العلاقة الوثيقة بين الدفع للخدمة والحصول عليها.
- التأكيد المتزايد على خيارات العملاء.

- نطاق أكبر للتقديم الفردي والخاص.
- تعرض مصالح المنتجين داخل الحكومة المحلية للمخاطرة.
- التعهد بتنمية إدارة أكثر عملية ومضاهية لقطاع الأعمال التجارية.
- التأكيد المتزايد على أشكال المساءلة أمام المركز (الحكومة) وداخل المحلية (الإدارة المحلية).
- التحدي الذي يواجه آليات الديمقراطية المحلية الممثلة.

سيكون لهذه الاتجاهات تأثيرات على التخطيط ، على الرغم من أن المجال الذي نهتم به يتمثل في معرفة المدى الذي يمكن اعتبار هذه الاتجاهات تبتعد عن أسلوب قائم على المشاركة. تؤكد هذه الاتجاهات على الكفاءة والفعالية من خلال مزيد من المركزية وتوجه السوق للخدمات. على أنه كما أسلفنا يوجد أيضاً دفع لمزيد من التعددية والمشاركة في التخطيط على المستوى المحلي. وصرح كالينجورث (١٩٩٧م) أن على ممارسة التخطيط الاستجابة للعديد من المصالح التي من الواضح أن معظمها تطالب بوسائل ونهايات مختلفة. والنتيجة هي جمود في الأفعال ، لا كما يزعم كالينجورث (١٩٩٧م) أن قيادة النظام نفسه أصبحت محلية أكثر ، لكن بسبب أن هذه الضغوط التي تواجهها كثير من الحلول قد لاقت ميل مركزي في الحكومة. وفي أعقاب تقديم نظم عالية المركزية يقوده المخطط زاد وقت إعداد المخطط بصورة كبيرة لارتفاع عدد الملاحظات والاعتراضات. حيث لا توجد أي أسباب لاحتمال تغير الطلب نحو مزيد من المشاركة وعلى الأرجح سيستمر اعتقاد ذلك.

هناك توترات واضحة بين التغييرات في منظمة الحكومة المحلية والمشاركة الشعبية : لأنه سيخسر أحد الطرفين وكان الخاسر أثناء ١٨ عاماً أو نحو ذلك هو المشاركة. خضع المخططون والمهنيون في القطاع العام لهذه المطالب المتنافسة لكن لا

يفهم من هذا أنهم بريئون تماماً. فقد قام بعض المخططين بعمل قرارات متعمدة لاتباع إما أساليب مشاركة مبتكرة خاصة بهم (مثل التخطيط للواقع) أو تسريع صنع القرار. هؤلاء هم قلة قليلة لكن تميل معظم السلطات المحلية أن "تصل إلى نتيجة إيجابية بدون تخطيط" من خلال محاولة (كما هو معتاد) عمل توازن بين الفروق المتضاربة. ونظراً للتشجيع (من خلال مذكرة الحكومة والمعهد الملكي لتخطيط المدن مثلاً) لتسوية الأمور المتعارضة، تبنّى معظم المخططين الاتجاه بأن التخطيط هو إجراء تقني غير سياسي ويمكن تحقيق توازن له. وكما ذكر إيفانز (١٩٩٧م) إن مثل هذا الاتجاه مطلب أساسي للكفاءة المهنية.

وهناك أثران ناشئان عن هذا: أولهما، وجود اتجاه مصاحب "للتخطيط كمهنة غير سياسية" ـ والمخططون هم أكثر الناس دراية بذلك. ومن الظاهر أن التخطيط يعد أمراً سياسياً ما أمكن. لكن ما دامت أسطورة الموضوعية في استمرار، سيستمر إحساس المخططين بأنهم "أكثر الناس دراية". وهذا يتضح جلياً من خلال الاتجاهات التي تطالب بدور للجماهير. وكشف استقصاء أجريته لصالح الجهة التي كنت أعمل لديها سابقاً، مجلس منطقة منديب (Mendip)، أن المخططين وأفراد المجتمع لديهم مفاهيم مختلفة عن الأدوار الخاصة بكل منهما. يعتقد ٧٢٪ من السكان ومجالس الأبرشيات أن التخطيط على أساس المشاركة ينبغي أن يشملهم (في ظل سيادة وجهة نظر محلية)، بينما يرى ثلاثة أرباع المخططين أنه ينبغي اشتمال المجتمع على أساس تشاوري (مع جعل الكلمة الأخيرة لهم أو للجنة التخطيط). ولا تعتبر وجهة النظر هذه سيئة في حد ذاتها، لكن من الواجب التذكير بأن المخططين لهم قدر كاف من حرية اتخاذ القرار في عملية التخطيط لوضع جداول أعمال للمناقشة ولتقرير مقدار المشاركة ومستواها (مثل الإخطارات أو المشاورات أو المشاركة) وأيضاً لقياس النتائج. فحتى في تبني منهج أكثر مشاركة، لا توجد وسيلة لوقف النتائج التي يتم تجاهلها.

ويقودنا ذلك إلى النقطة الثانية، وهي افتراض تشبع المخططين بشكل ما بالمفهوم التحرّري للمجتمع والاتفاق العام بما يُعرف بـ "السلعة العامة". وهذا ما يود المخططون وهيئاتهم المهنية والمعهد الملكي لتخطيط المدن أن يعتقد الجميع به. وكما أوضح إيفانز (١٩٩٣م، ١٩٩٧م) وريد (١٩٨٧م) فإن هذا مطلب لتحقيق السيطرة المهنية وكل الفوائد المصاحبة لها. فالحقيقة مختلفة تماماً.

> المخططون بشر مثل الآخرين، ولهم جدول أعمالهم ورغباتهم وضغائنهم وطبائعهم التي تنعكس على الممارسات اليومية (أليندينجر، ١٩٩٦م: ٢٣١).

توجد القاعدة الأساسية لوجهة النظر غير السياسية وغير الخطيرة للمخططين والتخطيط في دور واتجاه المعهد الملكي لتخطيط المدن. ويزعم إيفانز (١٩٩٣م) أن المعهد السابق لهذا المعهد، معهد تخطيط المدن، حاول تثبيت أركانه على أنها هيئة فنيّة غير سياسية منفصلة عن المهن الهندسية والمعمارية التي تنتج هذا. ولأجل ذلك، كان لزاماً عليه ذكر وجود شيء ما مثل "تخطيط المدن الجيد" في العملية والنهايات ـ شيء ما يحتاج إلى مهارات فنية وتدريب. وقد نجح المعهد في فعل ذلك. لكن لا يمكن لأي مهنة أن توجد بدون دعم صريح أو ضمني من الدولة. فالدولة تحتاج إلى المهن التي تنفذ وظائفها وتضفي الشرعية على سلطاتها وقراراتها. وفي مقابل ذلك، تعطي الدولة الاستقلالية والوضعية للمهنة لتنظيم العضوية وتوكيد المقاييس. ولكن ببساطة شديدة يمكن أن تشمل الهيئة المهنية (المعهد الملكي لتخطيط المدن) عضويتها كأساس مهني. تعمل الهيئات المهنية، طبقاً لما ذكره جرانت (١٩٩٥م) كطبقة أخرى من التحكم في علاقة مشتركة مع الدولة. فليست المسألة أعضاء المهنة المفاوضين مع الدولة لكن الذي يقوم بذلك هو الهيئة المهنية. ومن خلال ولاء الناس لهذه الهيئة (التي تمنح الوضعية

المهنية) يلتزم الأعضاء من الأفراد. وبهذا تتخلى الدولة عن مسئولياتها وأعبائها عن التنظيم في مقابل تنفيذ السياسات.

لقد كان للموقف التحالفي وغير السياسي لمعهد تخطيط المدن إلى جانب الحاجة لتخطيط ما بعد الحرب وقانون ١٩٤٧م الذي يضمن مستقبل التخطيط كمهنة مع مطلب. (على الرغم مما ذكره ريد (١٩٨٧م)، الضغط من أجل مهنة هو فعل سياسي في حد ذاته) ومنذ ذلك الحين اشتملت الأدوار المعاصرة على:

- تنظيم الدخول المهني من خلال اعتماد البرامج الدراسية، ومتطلبات التطوير المهني المتواصل ومراقبة الأعضاء الجدد.
- التفاوض مع الحكومة حول أدوات السياسات.
- الحفاظ على مبدأ حل المشكلات.
- توزيع ونشر الممارسات الجيدة من خلال مذكرات النصح والإرشاد التخطيطية ومجلة المعهد والمدرسة الصيفية السنوية.
- الحفاظ على موقف غير سياسي.

ولذلك لا يكمن الخوف من المخططين أن يكونوا غير موضوعيين على عكس ما يعتقدون أو يصورون أنفسهم. لكن كل هذا يعتمد على الطبيعة الفنية والتخصصية للوظيفة نفسها.

وكما أوضح هيلي و أندروود (١٩٧٩م) فقد نجح المخططون في الاحتجاج لصالح هذه الحالة على أساس العديد من الأمثلة أكثر من أي خبرة أو مهارة خاصة. أشار العديد من الكُتاب إلى غياب هيئة متفق عليها للمعرفة تشكل التخطيط (مثل دايفيس ١٩٧٢م، ريد ١٩٨٧م، إيفانز ١٩٩٣م/١٩٩٧م). وعلى نحو مماثل، فإنه من الصعوبة بمكان أن تحدد مهارات معينة وفريدة يمتلكها المخططون وأيضاً لا يمتلك

المخططون الموافقة على ما يرمون إليه عندما يخططون، فيما وراء الأفكار التافهة الغامضة (والمريحة) مثل "الاستدامة".

يمكن تلخيص الوضع كما يلي: يتم تنظيم التخطيط كمهنة من قبل المعهد الملكي لتخطيط المدن والذي دخل في علاقة مشتركة مع الدولة حيث تكون الاستفادة لكلا الطرفين. فالدولة ستمتلك هيئة ملتزمة بتنفيذ سياساتها وفي الوقت نفسه ستقدم لها بعض المصداقية العلمية والتقنية، وسيُكسب الهيئة المهنية احتكار التأثير بالإضافة إلى وضع وفوائد المهنة. وقد بدأت التغيرات الحديثة في الحكومة المركزية والمحلية وفي نظام وعمليات التخطيط في تركيز وتسوق الدولة المحلية. والتزمت مهنة التخطيط الصمت حيال هذا الأمر (لأنه يجب أن تكون غير سياسية). لكن حتى إذا رغب المخططون كأفراد في ترك هذا الخط، ستقوم هيئتهم المهنية بمنعهم من فعل ذلك. وعلى الرغم من ذلك، فإن عدد الحالات التي ستختار القيام بذلك سيكون قليلاً.

وفي مقابل هذه التغييرات، توجد إرادة متزايدة لمشاركة أكبر ـ هذا الطلب لم يلاقِ دعماً من الحكومة المركزية أو مهنة التخطيط أو من المخططين أنفسهم. حيث توجد مصلحة لهؤلاء الثلاثة لمعارضة ذلك. لكن نظراً إلى أن مهارات وخبرة المخططين في موضع تساؤل ـ لماذا نحتاج مهنة مخططين خبراء أصلاً؟ إجمالاً، أحب أن أذكر أن العقبة الحقيقة لتخطيط محلي أكبر تكمن في مجموعة المخطط والمهنة والدولة. وكما كتب جورج بيرنارد في كتابه "The Doctor's Dilemma" (حيرة الطبيب) في عام ١٩١١م أن "كل المهن تتآمر ضد العوام."

وفي الختام، فإني أقول إن التخطيط يواجه مستقبلاً غير معلوم في حالة بقائه كما هو. ويزداد انفصال الأوجه المهنية والتنظيمية والتشريعية للتخطيط عن القضايا المطلوب منه تناولها.

الفوضى والتعقيد

إلى هنا قمنا بتغطية عوامل التأثير الثلاثة ذات الشمولية في الأداء (انظر شكل١). ويوجد علاوة على هذه الثلاثة وعي تام حول مدى وجود قيود على قدرة المخططين وغيرهم للمعرفة أو الإدراك. وبالمثل، فيوجد الكثير من تعاقب نظريات الدولة والأنشطة السياسية في عالم يزداد فيه التعقيد. ولهذا نتحول الآن إلى تفسيرين مختلفين للتخطيط والمجتمع ـ هما "هل يمكننا"؟ بالنسبة لنظرية الفوضى والتعقيد و"هل ينبغي؟" بالنسبة لنظرية ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية.

تقع نظرية الفوضى والتعقيد في قلب علم المستقبل والتخطيط. وعلى الرغم من أن التخطيط كما نعلم في المملكة المتحدة منذ ما يقرب من ٥٠ عاماً، فإنه ما زالت بعض الأوجه غامضة. فتوجد قضايا يحاول حلها كل من الممارسين والأكاديميين، وهناك أسئلة يبدو أن ليس لها إجابة، وعند توجيهها إلى متقدم مرتبك أو أحد العوام سوف يقدم إما مجموعة متنوعة من الأجوبة وإما يبقى صامتاً. فعلى سبيل المثال:

- لماذا تصبح الأشياء، على الرغم من التخطيط الجيد، مختلفة عما هو متوقع؟
- لماذا نقابل مشكلات كثيرة بسبب التخطيط مثل المدن المزدحمة بالسيارات والشباب الذين لا يملكون مأوى؟
- ولماذا يشعر الناس بالعزلة والإحباط من النظام، بغض النظر عن مدى الصعوبة التي واجهتها في محاولتك أو مهما اشتملت عليه عملية المحاولة؟

تتلخص إحدى الإجابات على كل هذه الأسئلة في اشتمالها على التعقيد. فهذه ليست مشكلات أو أسئلة بسيطة ولا يوجد لها أجوبة أو حلول بسيطة. وهذا لا يعني أن بعضاً من الأسئلة لم تحاول التعامل مع مصطلح "المشكلات المؤذية" الذي أطلقه برتون و نيكولسن (١٩٨٧م: ٥٢). ويوجد إقرار بأن التخطيط معقد جداً خاصة فيما يتعلق بتكوين الإستراتجية. وحدد برتون و نيكولسن أربع محاولات رئيسة للتعامل مع

هذا التعقيد وهي أسلوب الأنظمة (تشادويك، ١٩٧١م)k وأسلوب النظرية التنظيمية (هيجنز، ١٩٨٠م)، والأساليب الطارئة (نيوستورم وآخرون، ١٩٧٥م)، وأسلوب الاختيار الإستراتيجي (فريند و جيسوب ١٩٦٩م، كريستنسون ١٩٨٥م). كل هذه المحاولات تنظر للمخططين على أنهم خبراء قادرون على التعامل مع التعقيد من خلال مزيد من المعرفة والتحكم. ويتمثل ضعف هذه الأساليب في أننا لا نزال في صراع مع الأسئلة ذاتها. وتتمثل نقطة الانطلاق عندي في شقين: أولهما، في عدم معاملة التعقيد على أنه مشكلة مؤثرة، والآخر يجب أن يكون ذكر عوامل الفوضى والتعقيد شيئاً مرحباً به وليس أمراً يدعو للخوف.

وليس هذا هو مكان (ولا تكفي المساحة) للتعمق في مناقشة مفصّلة عن الفوضى والتعقيد. وينبغي للقراء المهتمين الرجوع إلى والدروب (١٩٩٢م) وكاستي (١٩٩٤م) وجليك (١٩٨٨م) وفيلان (١٩٩٥م) ممن قاموا هم وآخرون بتوضيح مدى قدرة نظرية الفوضى والتعقيد على الإسهام بنظرات متعمقة وثرية في تكوين الإستراتجية. فالتعقيد ناتج عن الفوضى ـ وهي الكلمة المختارة منذ أن أصبح سفر التكوين نقيضاً للنظام والتقدم. لكن كما أوضح، فإن كثيراً من الكتّاب يرون أن الفوضى لا تعني اختلال النظام بل وجود صعوبة إن لم يكن استحالة في صوغ أنظمة معينة حتى في الأنظمة المرتبة ذاتها. فالفوضى جزء من العلم الناشئ للتعقيد وينظر إليه عموماً على أنه اعتماد حسّاس على الشروط الأولى (جليك ١٩٨٨م، كوهين وستيوارت ١٩٩٤م، هايفيلد و كوفيني ١٩٩٥م). يعتقد الآن كل أصحاب نظرية الفوضى بأن (جليك، ١٩٨٨م: ٣٠٣):

- لا تسلك الأنظمة البسيطة طرقاً بسيطة.
- لا يعني تضمن السلوك المعقد مسائل معقدة.
- لا تسلك الأنظمة المختلفة بالضرورة طريقة مختلفة.

لكن الفوضى نفسها عبارة عن مجموعة جزئية فقط من حقل عام أكبر يسمى التعقيد (ليزاك، ١٩٩٦م):

> تخبرنا نظرية الفوضى بأن القوانين البسيطة يمكن أن يكون لها نتائج معقدة كثيراً ـ وبالفعل غير متوقعة. وأن المسائل البسيطة يمكن أن تنتج آثاراً معقدة. بينما توضح لنا نظرية التعقيد عكس ذلك: فالمسائل المعقدة يمكن أن تنتج آثاراً بسيطة (كوهين و ستيوارت، ١٩٩٤م: ٢)

تتسم الأنظمة المعقدة بما يلي (والدروب، ١٩٩٢م: ١١):

- وجود عدد كبير من الوكلاء المستقلين يتفاعلون مع بعضهم بعضا عبر طرق كثيرة.
- تنظيم ذاتي تلقائي.
- التكيف والتطور المرافق.
- الديناميكية.

ولذا؛ فإن التعقيد يختلف كيفياً عن الفوضى (على الرغم من أنه يمكن غالباً استخدام كلا المصطلحين كل واحد مكان الآخر) (فيلان، ١٩٩٥م: ١٤):

> يشير التعقيد إلى حالة الكون المتكاملة والغنية جداً والمتنوعة لفهمها بطرق آلية أو خطية بسيطة... يتناول التعقيد النشوء والابتكار والتعلّم والتكيف.

وبالمقارنة مع نظام خطي بسيط، يُظهر التعقيد اختلافات واضحة (الجدول رقم ١).

obeikandi.com

وكما أوضح بيرد (١٩٩٧م) فإن الفوضى والتعقيد في كل مكان تقريباً، مثلاً في الطبيعة والعلوم والمجتمع. يتم البحث في التعقيد والفوضى على مدار عقدين ويوجد الآن عدد من النتائج الأساسية منها:

١- لم يصل كثير من الأنظمة الديناميكية والآلية لحد التوازن.

٢- يمكن أن يكون العمليات التي تظهر بصورة عشوائية مختلطة.

٣- يمكن أن يتبع كيانان ذوا حالتين متشابهتين طرقاً مختلفة جذرية بمرور الوقت. كما يمكن للسلوك أن يكون حساساً لاختلافات بسيطة في الأحوال الأولى.

٤- يمكن أن تنشأ الأشكال المعقدة من خلال التفاعل مع الوكلاء عقب قواعد بسيطة نسبية – الخصائص الناشئة في هذا تظهر في مستويات هرمية تدرجية مختلفة.

الجدول رقم (١). سمات الأنظمة المعقدة والبسيطة

النظام المعقد	النظام البسيط
سلوك غير متوقع أو غير محكوم (لا ينتج ما هو متوقع)	سلوك مختزل
سلوك متكيف من خلال ردود ونتائج ثابتة ومتغيرة	تفاعلات قليلة أو حلقات ردود ونتائج/استباقية
انتشار السلطة والنفوذ	صنع قرار مركزي وسلطة مركزة
متعذر رفضه أو تبسيطه. لا يؤدي تعطل بعض الأوجه إلى الانهيار بالكامل	مكونات بسيطة. تفاعلات ضعيفة بين المكونات

مقتبسة من كاستي، ١٩٩٤م: ٢٦٩.

٥- تقاوم الأنظمة المعقدة التحليل الاختزالي.

٦- يمكن أن تكون سلسلة الوقت التي تبدو عشوائية ذات صورة نمطية هندسية مكررة.

٧- يمكن أن تكون الأنظمة المعقدة ذات تنظيم ذاتي (فيلان، ١٩٩٥م).

أشكال التعقيد

توجد بعض الاستنتاجات الأولية بخصوص آثار الفوضى والتعقيد على التخطيط الإستراتيجي. تدل الحساسية على الأحوال المبكرة أن التوقع أو عمل إستراتجية طويلة المدى صعب جداً إن لم يكن مستحيلاً. وفي الواقع إذا اعتمد أحد الأفراد على نظرية الفوضى كأساس لرسم تكوين إستراتيجية، سيكون عدم الجدوى هو النهاية المعقولة. وسيظهر هذا واضحاً في الشكل رقم (١).

إذا أخذنا مثالاً افتراضياً من تكوين الإستراتيجية وافترضنا أن العوامل التي ستؤثر في قدرة الإستراتجية غير محددة (كما تطلب منا نظرية الفوضى) وقمنا بتنقيط محور سيني ثم أعطيناها لإحداثي صادي لتمثيل التعقيد النظري لها، سيكون لدينا نظام مرتب للعوامل تسير من الأكثر تعقيداً (إلى اليسار) والأقل تعقيداً (إلى اليمين).

تعتبر القائمة عبر المحور السيني غير محددة، على الرغم من أنني اتخذت من مثال جناحي الفراشة للكاتب جليك كنقطة نهاية افتراضية واستعارية. وإذا رسمنا الآن خطاً (متقطعاً) عبر المخطط البياني، سيكون ما فوقه قادراً على الأرجح على التنبؤ والتحكم في العوامل، وما تحته سيكون أقل احتمالاً لأنه عندما يكون التحكم ممكناً، سيكون بمقدورنا تصور عناصر أي إستراتيجية من المنتظر أنها ستبنى عليها. وعند إضافتنا للمناطق الافتراضية للعوامل فوق الخط ومقارنتها مع مناطق العوامل تحت الخط، سنجد أنه من الطبيعي على الأرجح ألا تحقق أي إستراتيجية أهدافها سواء كانت تخطيط استخدام الأراضي أو غيرها - وفي الحقيقة سيكون من المستحيل رياضياً إعطاء الطبيعة غير المحددة للعوامل في المحور السيني. ومع ذلك فما زلنا نخطط. لماذا؟

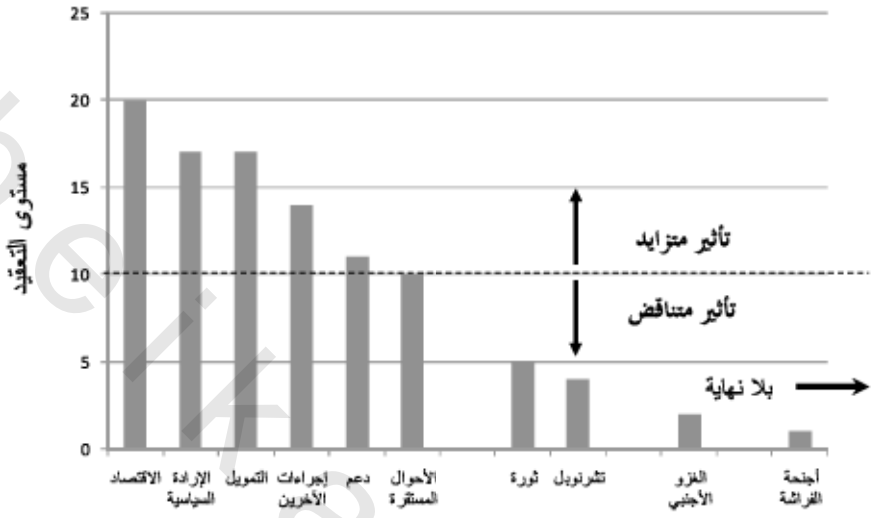

الشكل رقم (١) اعلم أن العيوب في هذا الأسلوب تتمثل فقط في أنه يقصد به تفسير التعقيد في صياغة الإستراتيجية. وإذا تركنا جانباً القدرة على تقييم تعقيد العوامل (الشيء الذي يتعارض مع تحليل التكاليف والفوائد)، سيتباين الخط المفترض للتعقيد من عامل إلى عامل. ولذلك؛ فإنه على الرغم من أن التمويل أقل تعقيداً، مثلاً، من الاقتصاد بشكل كلي، فإنه يمكن التحكم في التمويل بسهولة. ومع كل ذلك ظلت النقطة الشاملة كما هي. ستكون دائماً المنطقة الكلية تحت الخط أكبر من المنطقة الكلية فوق الخط حسب نظرية الفوضى. ومع ذلك فما زلنا نخطط.

١- يتمثل السبب الرئيس في استمرار التخطيط في أن كل أوجه الأنظمة ليست معقدة- الأجزاء الكبيرة من الأنظمة الاجتماعية تعتبر خطية (بيرد، ١٩٩٧م). وتتكون المنظمات من أفراد بارعين يتعلمون وينظمون أنفسهم مسبقاً (لين، ١٩٩٦م). لكن كما أوضح لاين وماكسفيلد (١٩٩٦م) فإن هذا المستوى من

التخطيط يعتمد على نوع معين من الحالات والتوقع. توجد بعض الحالات التي يمكن أن يتحكم فيها بسهولة وبصورة واضحة مثل الحالات ذات الأهداف والآفاق الزمنية والمصادر الثابتة. فتكون تلك مثلاً في نظام التخطيط أنظمة للتحكم في التنمية كتوسعة المساكن. ويبدو أن التصنيفين الآخرين للأوضاع للكاتبين لاين وماكسفيلد، المواقف المعقدة والمركبة، يشتملان على الخطط بمفهومها الواسع. لكن يكمن الفرق بين المواقف المتحكم فيها والمواقف المعقدة/المركبة في الأفق الزمني للشك ومعرفة كل النتائج الممكنة. تظهر مشكلة المخططين في رؤية الأوضاع المتحكم فيها متناقصة وأنه يمكن وضع أنواع التخطيط مثل التخطيط الإستراتيجي في تصنيفات مركبة إن لم تكن معقدة. لم تكن هي المسألة عندما بدأ التخطيط الحديث منذ خمسين عاماً ـ فإن التخطيط الإستراتيجي، كما سنرى فيما بعد، يمكن التحكم فيه بشكل كبير. ويبدو أن هناك تحفظاً داخل التخطيط في قبول ذلك.

٢- من الأسباب الممكنة (والتحريضية بعض الشيء) ما يمكن أن نسميه أسطورة التخطيط كمتحكم. يمثل الاعتقاد الأساسي في دور المسئول أو المتحكم أهم اعتقاد لدى كثير من المخططين الذين يرون أنفسهم مسئولين من خلال ما يسميه جبرايل (١٩٩٦م) طقوس شبه سحرية للمستقبل. وفي حالة فقدان هذه الطقوس لسحرها، سيكتشف فناءهم ليس فقط المخططون بل العامة أيضاً. يحقق التخطيط مطلباً نفسياً في عقول الناس أن الشخص المسئول سيقدم كبش فداء عند الخطأ في فعل أشياء. وطبقاً لوجهة النظر هذه، فإن الخطط هي أساليب دفاعية مهمة تهدف إلى طرد مخاوف فقد التحكم. وهذا لا يعني أن كل التخطيط لا أساس له كما ذكر

في النقطة (١) أو أنه لا يمكن أن يحقق بعض الأهداف بل يعني أن للخطط نفسها وظائف خارج تحقيق أهدافها.

٣- لا تعوق الطبيعة الوجودية لنظرية الفوضى والتعقيد الرغبة/البحث البشري عن نوع من التأكد (أي أساس التخطيط) حتى في مواجهة اختلال النظام الموصوف من قبل. ويقوم التخطيط والخطط بالفعل بتنفيذ بعض الأشياء بالفعل، لكن من الصعب جداً مراقبته وغالباً ما يتعرض للتجاهل (ريد، ١٩٨٧م). ويرجع الفشل إلى التخطيط المحدود جداً أكثر من التخطيط الكبير جداً (مثلاً، بريهيني وكوندون ١٩٨٩م، هيلي ١٩٩٧م) أو إلى "الوقائع السياسية" (رايدن، ١٩٩٧م: ٣٣٦). وكما أظهر بحث آخر، إن العلاقات بين السياسات والقرارات متباعدة (برتون ونيكولسن، ١٩٨٧م) وأن نجاح الإستراتجيات سيفعل الكثير مع أحوال السوق في المنطقة مثل الطبيعة الموروثة للخطط نفسها (هول وآخرون، ١٩٧٣م). ولقد أجريت قليل من البحوث حول فحص طبيعة النجاح والإخفاق في التخطيط (أو ماذا تعني هذه المصطلحات بالضبط) والفشل والنجاح لهم؟ وفي الوقت نفسه لا زال المخططون والخطط تمضي قدماً. ويرجع السبب في غموض النجاح والفشل لأنهم معقدان. وهذا يوصلنا للنقطة القادمة: هل التخطيط معقد؟

هل تخطيط استخدام الأراضي نظام معقد؟

يتم استخدام مصطلحات "النظام المعقد" والمنظومة التكيفية المعقدة (Complex adaptive system:CAS) في أنظمة كثيرة، منها ما هو متعلق بعلم الأحياء أو الاقتصاد أو علم الأرصاد الجوية. وأصبح من الواضح أنه ستدمج نظرية الفوضى والتعقيد بدرجات متفاوتة في الأنظمة الاجتماعية وأيضاً الأنظمة الطبيعية (إيف وآخرون،

١٩٩٧م). لا يوجد تعريف واضح في (CAS) على الرغم من أن والدروب (١٩٩٢م) قدم أربع سمات لإطار عمل يقاس عليه التخطيط:

١- *يتفاعل عدد كبير من الأطراف المستقلين مع بعضهم بعضا بطرق كثيرة*. يعتبر نظام التخطيط في بريطانيا سياسياً بصورة كبيرة في هيكله وعملياته ويصور على أنه ساحة لوساطة المهتمين (هيلي وآخرون، ١٩٨٨م). ويعني عدد وتنوع العملاء والمصالح في الأنظمة والعملاء بالإضافة إلى الأساس التقديري للتخطيط والأدوار المختلفة للمخططين والمستشارين والمطورين إلخ، أنه لا يمكن ضمان النتائج أو استنباطها من الإستراتجيات التي تعمل بداخلها. وبينما يفتقر النظام إلى أمر نهائي (من ناحية النظام البسيط الموجود في الجدول رقم (١) أو سيوجد على الأرجح في بعض الأنظمة الأوروبية)، فهو أيضاً ليس مختلطاً. ويوجد مستوى من الاستقرار والتعقيد واضحٌ في مكان آخر بين النقيضين.

٢- *التنظيم الذاتي التلقائي*. قام والدروب (١٩٩٢م) وكوفمان (١٩٩٥م) وآخرون بشرح الأنظمة البيولوجية والاقتصادية أساساً حسب هذه الأنظمة على الرغم من أن فيلان (١٩٩٥م) طبق هذه الأفكار أيضاً على المنظمة المالية. وقد شدد كوفمان على السمات غير الخطية ـ حيث يقوم النظام بنفسه بالتعلّم والإدراك من خلال مؤشرات السعر والردود والنتائج. لا يعتمد تخطيط استخدام الأراضي على آليات الأسعار، لكن يوجد بها أنواع أخرى من الردود والنتائج من خلال عوامل خارجية مثل المسارات السياسية والمهنية. وخير مثال على ذلك ما حدث من تغيير من نظام حرية العمل إلى نظام تقوده خطة في أواخر الثمانينيات الميلادية. فقد أدى الضغط الناتج من الشعبية الانتخابية والقلق المالي والمهني إلى أن تقوم الحكومة بتحول كامل في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين بالعودة إلى نظام تقوده الخطط. وعند إصدار الجزء (A٥٤) تغيرت عملية التخطيط تغيراً

كبيراً، على الرغم من أن النظام نفسه لم يتغير سوى تغيراً طفيفاً (والتي هي سمة أخرى من الأنظمة المعقدة في الجدول رقم ١).

٣- *التكيف والتطور المرافق*. تتصل هذه النقطة من بعض النواحي مع النقطة ٢ خاصة فيما يتعلق بتخطيط استخدام الأراضي. فهي تشير خاصة إلى حلقات الردود والنتائج اللاحقة الاستباقية المحددة الخاصة بنظام أكثر تماسكاً. وتنتشر هذه الحلقات في التخطيط. وتعني الطبيعة السياسية للتخطيط على وجوب الاحتفاظ بالشرعية. توجد الردود والنتائج اللاحقة/الاستباقية في عمليات مثل المشاركة ولجان التخطيط للأعضاء المنتخبين والالتماسات وتوجيه السياسات وهرمية الأنظمة (مركزية، وإقليمية ومحلية). يفيد جميع ما سبق لنشر معظم التخطيط وجعله يتطور في الرد على الضغوط.

٤- *الديناميكية*. تتغير الأنظمة المعقدة غير الخطية بمرور الوقت. وقام تخطيط استخدام الأراضي قطعاً بفعل ذلك في جوانب معينة. على الرغم من أن النظام وفقاً لما هو وارد في عام ١٩٤٧م يشبه النظام الحالي، فإن العمليات والأولويات والأهداف قد تغيرت بصورة كبيرة. فتغير التخطيط المعتمد على مخططات بسيطة إلى تخطيط المشاريع ثم العودة ثانية. ومن عملية مهنية من حيث الإجمال إلى التفاصيل، إلى أسلوب يقوده العامة من التفاصيل إلى الإجمال، ومن ريادة السوق إلى إستراتجية اتباع المؤشر. وبقيت بعض العناصر كما هي مثل الأحزمة الخضراء نظراً إلى ضغط الجماهير لكن أظهرت العملية قدرتها على التكيف في فترات قصيرة.

يمكن اعتبار التخطيط، بناء على ذلك، على أنه عناصر تظهر الفوضى والتعقيد. ويمكن اعتباره أيضاً منظومة تكيفية معقدة، فلا هو نظام (مثل التخطيط المركزي) ولا فوضى (قوى سوق غير مقيدة) بل في منزلة بين المنزلتين. على الرغم من وجود مناقشات معيارية عن المكان الذي ينبغي أن توجد فيه هذه النقطة (مثلاً اليسار

يقولون إنه قريب جداً من الفوضى واليمين يقولون إنه قريب جداً من النظام)، فقد أظهرت التطورات في نظرية التعقيد أن الأنظمة المكتسبة المعقدة تنشأ في الوضع الطبَعي من خلال التقييم والتعاون واللذين يحاولان البقاء مستقلين عن الاعتبارات المعيارية وحتى التدخل السياسي، وهو حدود الفوضى. علاوة على ذلك، يعمل التخطيط، طبقاً لما خلص إليه ستايسي (١٩٩٦م b)، في بيئة معظمها يوصف بأنها تضم السمات الأربع المذكورة سابقاً (مثل الاقتصاد والمجتمع والسياسة) لكي تشكل معاً نظاماً خارجياً مترافقا يعرف طريقه في المستقبل. ومن ثمّ، فلدينا منهج حاضن لأنظمة مكتسبة معقدة:

- المخ كمجموعة من خلايا عصبية.
- الأفراد كأجزاء من مجموعات.
- المجموعات والمنظمات المتفاعلة لتكوين أنظمة اجتماعية واقتصادية وسياسية تتفاعل مع بعضها لكي تكون منظومة تكيفية معقدة عالمية.

التعقيد والأنظمة متعددة الخلايا ذاتية الحركة

توجد مساحة من العمل لها صلة وثيقة بالتعقيد والنشوء ألا وهي حقل الأنظمة متعددة الخلايا ذاتية الحركة (CA) (باتي وآخرون، ١٩٩٧م). تعتمد الأنظمة متعددة الخلايا ذاتية الحركة على عمليات المحاكاة، مثل أحوال الحياة في عالم صناعي تجرى طبقاً لقواعد بسيطة. وتحدد هذه القواعد ما إن كانت هذه الخلية "حية" أو "ميتة" من خلال علاقتها مع الخلايا الأخرى. على الرغم من أن نظرية الأنظمة متعددة الخلايا ذاتية الحركة يرجع تاريخها إلى بدايات الحوسبة الرقمية، وأن الذي قام بالتطور الرئيس وربطه بالتعقيد هو ستيفن ولفارم (١٩٨٦م). فقد اكتشف أن قواعد الخلايا ذاتية

الحركة تقع في واحدة من أربع طبقات مميزة (ولفارم، ١٩٨٦م). أحوال الطبقة ١ عندما يوجد نمط عشوائي للخلايا ثم تموت كل الخلايا وبعد انتهاء بعض الأنشطة الأولية. أحوال الحالة الثانية أفضل بعض الشيء، ففيها تبدأ الخلايا في التكوين في مجموعات وتشكل أنماطاً، لكن على الرغم من قيامها أيضاً ببعض الأمور، إلا أنه بعد فترة قصيرة تبدو "ميتة" أو ساكنة. تذهب الطبقة الثالثة إلى الطرف الآخر، حيث تتبع حلقة عشوائية من وجود وعدم وجود لا تشابه أي نمط. وأخيراً، أحوال الطبقة الرابعة تقع بين الطبقة الثانية والثالثة فهي لا تنتج أنظمة ميتة ولا تنتج أنظمة غير منتظمة أيضاً. فهي تشكل هياكل تنمو وتقسم وتزدهر وتتطور. و قام كريس لانجتون بناء على نتائج ولفارم بعقد مقارنات بين الطبقات الأربع والأنظمة الطبيعية مثل السكان. وأوضح بعد إجراء عمليات محاكاة متنوعة وجود مكان بين النظام الكامل والفوضى التامة كمرحلة أو نقطة مؤقتة فيها مجموعة من النظام والفوضى والتي تنتج نمواً نشطاً ـ أفضل ما في العالمين. ينشأ التعقيد كمجموعة من التطور والتعاون.

وكما خلص والدروب (١٩٩٢م: ٢٩٣) أنه بين الفوضى والنظام:

> ...ستجد... التعقيد: وهي طبقة من السلوك توجد محتوياتها غير محكمة تماماً في مكانها، ومع ذلك ليست محللة تماماً في اضطرابات. فهذه الأنظمة مستقرة بدرجة كافية لتخزين المعلومات ومع ذلك فهي متلاشية تماماً. فيمكن لهذه الأنظمة أن تنظم لتؤدي حسابات معقدة، تتفاعل مع العالم وتكون تلقائية ومتلائمة ومفعمة بالحيوية.

يتم تحديد الأكوام الرملية والزلازل والازدحام المروري والتنظيم الذاتي والتعقيد على حدود الفوضى. سوف يصل المرور لحدود الفوضى. سوف يصل المرور إلى درجة

الاحتقان في المدينة إذا لم يبدأ الناس في النظر في طرق وأشكال بديلة للمواصلات، لكن سوف لن يصل النظام إلى درجة الانهيار، لكن ما هو إلا تأرجح على حافة الانهيار. ونأخذ أمثلة على ذلك أولاً الاتحاد السوفيتي السابق كمثال. حيث إنه كان نظاماً شمولياً مركزياً ومتصلباً: نظاماً مرتباً بسيطاً كما هو مصور في الجدول١. أو مثال منطقة ديكنسيان لندن (Dickensian London) والأهوال الناتجة عنها في الطرف الآخر: نظام مختلط. ليس من الصعوبة أن تجد التشابه بين المنظومات التكيفية المعقدة الطبيعية والمنظومات التكيفية المعقدة الاجتماعية:

> تعتبر أي منظمة اجتماعية بشرية عبارة عن شبكة من الأطراف الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم بعضا ومع الأطراف من المنظمات الأخرى والتي تشكل بيئتهم. ذلك بالضبط هو ... منظومة تكيفية معقدة... (ستياسي، ١٩٩٦مb: ١٦).

لانثير أي دهشة عندما نقترح أنه في مكان ما بين الفوضى التامة وتوفر النظام يوجد مجتمع أكثر سلامة وإبداعاً. لكن في أي مكان بين الاثنين؟ وعادة ما تكون هذه النقطة محل نقاش بين اليسار واليمين في السياسات. لكن ما ذكرته نظرية التعقيد أنه توجد نقطة "طبيعية" يمكن ملاحظتها بين الفوضى والنظام. ولا يمكن بالضرورة رؤية أو التخطيط لهذه النقطة نظراً لأنها دائمة التغيير ومن الممكن ألا يتم التنبؤ به (كما حذرت نظرية الفوضى من ذلك). لكن هذا لا يعني أننا لا نستطيع أن نخطط، لكن علينا أن نخطط بطريقة مختلفة للاستفادة من التعقيد بدلاً من محاولة تجنبه أو التقليل منه. وسوف نرى عند ربط هذه المناقشات مع التخطيط الإستراتيجي (طبقاً لمستوى بسيط جداً) كيفية تفاعل تكوين الإستراتيجية في أوقات مختلفة مع هذه الطبقات الأربع (فيلان، ١٩٩٥م). الطبقة الأولى التخطيط الإستراتيجي غير ضروري لأن النظام مغلق. في

الطبقة الثانية يمكن التنبؤ بالتخطيط وكان يتماشى بشدة مع فترة الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين عندما كان من الممكن إدارة طريقة الطلب الكينيزية (Keynesian) وتدخل الحكومة المركزية. سيكون التخطيط الإستراتيجي سهلاً نسبياً مثل الأشكال المتوقعة الناشئة ومنهج القيادة والتحكم في الاقتصاد المرتبط إلى حد كبير مع سكان سلبيين يسمحون لأن توضع الإستراتجيات وتنفذ. يمكن أن ترى الطبقة الثالثة على أنها موافقة لتوابع أزمة البترول لعام ١٩٧٣م، لزيادة الوعي السياسي للسكان وانهيار تخطيط مسودة الطبقة الثانية. وأصبح التخطيط الإستراتجي أثناء فترة السبعينيات الميلادية صعباً لدرجة عدم القدرة على تحديد أهداف شاملة: حيث كانت الفوضى هي النظام في ذلك الوقت. أظهرت أنظمة الطبقة الرابعة عودةً لنظام أكثر تعقيداً لكنه أكثر توقعاً في الثمانينيات والتسعينيات الميلادية لأن المنهج لتخطيط إستراتيجي أخذ منظوراً أكبر. وقد قامت الحكومة في الوقت الحالي، علاوة على الأهداف المحددة، بتوضيح الشروط الأوسع وجعل السوق ممكناً لا قيادياً. وهذا ما يسمى أسلوب "يقوده مشروع" للتخطيط (برينـدلي وآخـرون، ١٩٩٦م) ويـرى كـثير علـى أنـه "هجـوم" (أمبروس ١٩٨٦م، ثـورنلي ١٩٩٣م). يمثل المنهج الأيديولوجي لحكومات اليمين الجديد لهذه الفترة تحولاً كبيراً تجاه آليات السوق وأيضاً انتقالاً نحو المركزية (سمة النظام البسيط في الجدول رقم ١). ومن، ثم لن يعتبر هذا رداً طبَعيا للتعقيد. واعتبرت هذه التحركات بناء على تخطيط استخدام الأرض الإستراتيجي بما في ذلك المقيمين ومالكي الأراضي والمطورين والمخططين على أنها تغيير كبير تجاه الفوضى ثم تلاها تغيير آخر تجاه نظام أكبر في أواخر الثمانينيات الميلادية. وهذا يتوافق مع ما أسماه غيل مان (١٩٩٤م) وآخرون التوازن المرقم حيث يأخذ التغيير وقتاً في الحدوث لكن عند حدوثه يكون مفاجئاً.

من الواضح أن التخطيط الإستراتيجي يتنوع في هذه الطبقات المختلفة، على الرغم من أن ما أحب أن أؤكد عليه أنه ليست كل أوجه تخطيط استخدام الأرض تحدث بوضوح في هذه الطبقات. فمن بين الطبقات الأربع يكون التخطيط الإستراتيجي ممكناً في اثنتين فقط: الطبقة الثانية (التوقع) وفي الطبقة الرابعة (التعقيد) ولدرجات معينة في تلك الطبقة. ويوضح مصطلح التطور المرافق وصف العلاقة بين نظام كالتخطيط مثلاً ونظام أكبر يعمل فيه مثل الاقتصاد الحر. وتشير الأدلة إلى تكيّف من الأول إلى الأخير على العموم بعيدة عن زمن الوصول إلى توازن مرقم: ومثال ذلك الانهيار المفاجئ للشيوعية في أوروبا الشرقية وأيضاً مثل سقوط مارجريت ثاتشر (إيف وآخرون، ١٩٩٧م). لكن السؤال، ما الذي يفعله كل ذلك للتخطيط؟ يوجد درسان نتعلمهما من نظرية التعقيد. الأول: تقع مشكلة التخطيط الإستراتيجي في العالم المضطرب والمعقد. والدرس الآخر، هو مزايا الميل إلى الأنظمة التي تسمح بالتصرف كما لو كانت في نظرية حدود الفوضى. ويرتبط هذان الدرسان مع بعضهما بطريقة طبيعية. سوف نتوسع في آثار ذلك فيما بعد لكن من الضروري أولاً فحص منطقة أخرى من التفكير لها أهمية وارتباطات مع نظرية الفوضى والتعقيد.

ما بعد الحداثة و ما بعد البنيوية

كما هو الحال بالنسبة للفوضى والتعقيد فإن المجال هنا لا يتسع للخوض في كثير من التفاصيل فيما يتعلق بمرحلة ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية، ولذلك فإن ما أرمي إليه هنا هو إعطاء صورة عامة وتوضيح العلاقة بينها وبين التخطيط بشكل موجز. إن العديد من التغيرات والتأثيرات التي ناقشناها في قضية "الإرادة السياسية" يمكن وصفها بأنها من سمات مرحلة ما بعد الحداثة أو أنها نتيجة لظاهرة الأزمنة الحديثة ومع هذا فإن ما يهمني بشكل أكبر هو معرفة الاتجاهات الأساسية التي أدت إلي هذه الضغوط.

لقد كانت هناك صناعة أكاديمية في كتابات ما بعد الحداثة استمرت على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية أو نحو ذلك، أما الآن فمن النادر جداً أن تصادف عملاً في أي موضوع من الموضوعات لا يشير إلي مرحلة ما بعد التطوّر أو ما بعد الحداثة. فلقد دار جدل كبير حول هذا الموضوع، ولكن يمكننا من حيث الأساس أن نحدد ثلاثة عناصر عامة، وهي: ما بعد الحداثة كنمط، وكفترة زمنية، وكطريقة (ديير، ١٩٨٨م) ويظل السؤال "هل نعيش الآن في الأزمنة الجديدة؟" وهذا السؤال لم تتم الإجابة عنه حتى الآن. فمن جهة نجد أن كلا من لايوتارد (١٩٨٤م) و باومان (١٩٨٨م) قد ذهبا إلى حدوث فترة انقطاع في مرحلة الحداثة وأطلقوا عليها اسم ما بعد الحداثة وتتسم هذه الفترة الجديدة بالسطحية، ومن ثم إضعاف الطبيعة التاريخية، كما تتسم هذه الفترة بتفكك الموضوع والوجود الكلي للمعارضة وغلبة أسلوب الحنين إلي الماضي. ومن جهة أخرى، نجد أتباع الماركسية أمثال كالينيكوس (١٩٨٩م) ممن يرون أن أنصار فكرة ما بعد الحداثة قد بالغوا في وصف التغيرات وتجاهلوا الربط بين أي تغير في المجتمع وبين التأثير والمنطق الأساسيين للرأسمالية. ويصف الماركسيون أي تغييرات حدثت على أنها متأخرة بدلاً من كونها تتعلق بما بعد الحداثة. كما ينتقد هابرماس (١٩٨٤م، ١٩٨٧م) من منظور يساري، على الرغم من تعاطفه، المناهضين للحداثة من بعض كتّاب ما بعد الحداثة إلا أنه يقر بأن هناك جوانب سلبية معينة للحداثة (مثل العقلانية الفعالة) التي أصبحت تسود حياة الناس.

أما ريتشارد روتي فقد تبنى أسلوباً أكثر عملية، حيث انتقد كلا من الحداثيين وأنصار ما بعد الحداثة أما الحداثيون فقد انتقدهم لنظرتهم المفرطة في التفاؤل تجاه فوائد التنوير في حين انتقد أتباع ما بعد الحداثة لاستعدادهم أن يهدموا بدلاً من أن يبنوا. ولم ينته هذا الجدل، على الرغم من أنه كما يوضح سمارت (١٩٩٣م) يغرينا بأن نستنتج أن الحاضر مختلف بالقدر الكافي لأن يستبعد وصفه بالجديد كما يجدر بنا أن نتذكر أن

التغيرات التي قد نمر بها قد لا يشاركنا فيها كل شخص، فالتغيرات المستمرة والهامة التي تبقى في مجتمع ما ما زالت تسيطر عليها علاقات القوى الخاصة بالقيمة والطبقة الاجتماعية والسلوك الجنسي والنوع (هيبدايج، ١٩٨٩م). كما أن الدراسات التحليلية لفترة ما بعد البنيوية تقوّي هذا التوجس. فالقضايا التي تواجه الناس في حياتهم اليومية تعد حقيقية بصرف النظر عن وصفها بالقدم أو بأنها تالية لما بعد الحداثة.

ولكن ليس هناك مضمون جوهري لهذا التيار المهول من العمل المعياري والتجريبي. وربما يلخص سمارت (١٩٩٣م: ١٦) الوضع بشكل أفضل حيث يقول

> ... لقد كان هناك وعي مشترك بأن التحولات الثقافية الهامة حدثت في المجتمعات الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبشكل أوسع فإن مصطلح "ما بعد الحداثة" قد يكون مناسباً في الوقت الحالي على الأقل لوصف التحولات الضمنية في الأحاسيس والممارسات وتكوينات الخوار.

وقد أثير جدل ليس بالكبير حول قضية ما بعد الحداثة كفترة زمنية في مجال "المنهج" أو ما بعد البنيوية، ويدعي كل من ستروماير و هانا (١٩٩٢م) بأن "أزمات التمثيل" هي التحدي الحقيقي للحداثة وخاصة

> ...الطابع التمثيلي المشكل والهش للغة وكذلك تفكيك الكلمات والأشياء والطرق التي يزداد الحفاظ بها على المعنى من خلال آليات المرجعية الذاتية (سمارت، ١٩٩٣م: ٢٠).

إن أي نوع من أنواع الواقع المستقل أو "الحقيقة" توضع موضع تساؤل؛ لأن كل المعارف كما يرى ديريدا (بما فيها الحقيقة) هي نتاج اجتماعي كما أنه من المستحيل فصل المعنى البياني للنص عن السياق أو الرسالة أو المعنى ذي الدلالة.

وهذا توضيح واسع ومبسط لخريطة تضاريس ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة ولكنه يعمل على تحديد العناصر الرئيسة المتعلقة بالتخطيط وقد سعى العديد من الكتاب إلى تفسير هذه الجدليات بالنسبة لنظرية التخطيط وممارستها، وكانت نقطة البداية لمعظم هؤلاء الكتاب هي التأكيد على أن التخطيط هو عبارة عن مشروع حديث بالكامل (على سبيل المثال، هيلي ١٩٨٣م، لاو ١٩٩١م) وبالمثل فقد ميز الفترة التي يجد فيها التخطيط نفسه كشئ خاص بما بعد الحداثة (فيليون، ١٩٩٦م). استناداً لما قاله مور ميلوري (١٩٩١م: ١٨٣) فإن تحدي ما بعد الحداثة المواجه للتخطيط يتسم بالتفكيك (حيث يشكك في المعتقدات التقليدية) كما يتسم بأنه رافض للمرجعيات (حيث يتنازل عن القواعد العامة للحقيقة) وغير ازدواجي (يخضع الفجوة بين الحقيقة والرأي للمساءلة) ويشجع على تعددية الاختلاف. ولذلك، فهو تحد جذري. يستفيد من روح العصر بالإضافة إلى مشاعر الممارسة التخطيطية وبينما نجد من الصعب الاتفاق على هذا التحدي وفهمه بشكل كامل إلا أن هذا النطاق الواسع من الاختلاف والاحترام والبحث يعد أشياء واضحة.

ولكن من الطبَعي أن تكون هناك مشكلة فالتخطيط، على حد قول بيورجارد (١٩٩٦م)، يعتبر شيئاً حديثاً لأنه ما زال يحاول (١) جلب الديمقراطية والعقلانية لترك أثر على التخطيط العمراني الرأسمالي، (٢) توجيه صناعة القرار في الدولة من خلال العقلية التقنية بدلاً من العقلية السياسية، (٣) ابتكار شكل عمراني ووظيفي مشترك تنظمه أهداف جماعية، (٤) استغلال النمو الاقتصادي لإيجاد مجتمع ذي طبقة متوسطة والنتيجة كما يقول بيورجارد (١٩٩٦م: ٢٢٧) هي أن التخطيط الأمريكي وجد نفسه معلقاً بين الحداثة وما بعد الحداثة كما أن المهنيين وواضعي النظريات ليس في جعبتهم إلا القليل من المعلومات التي تساعدهم على معرفة كيفية إعادة تأسيس أنفسهم على أسس صلبة.

وفحوى هذا الكلام هو الإدعاء بأن التخطيط (الحديث) قد فقد مواكبته لمجتمع (ما بعد الحداثة) ولقد ناقشت هذا التصور في مكان آخر (ألميندينجر، قريباً) ووصفته بأنه يتسم بالتضليل والبساطة. فالممارسة التخطيطية تتكيّف وتطرح التساؤلات حول السرديات الرئيسة التي قام بعض أتباع ما بعد الحداثة من أمثال لايوتارد بتشويه صورتها. وبالتالي تصبح الممارسة التخطيطية أكثر استجابة من حيث العموم للتطورات المحلية بل إنها تسعى للاختلاف بدلاً من الاتفاق. وتتمثل المشكلة في أن النظام نفسه (بما يتضمنه من عمليات، وتوجيه، وتشريع الخ...) محدد بشكل مركزي. وهذا هو الجانب الحديث للتخطيط: وهي رؤية الحكومة البريطانية الموجهة مركزياً، وهذا هو ما يحول دون أن يصبح التخطيط تابعاً لما بعد الحداثة أو مستجيباً للتطورات المحلية.

يمكن مناقشة آثار تحدي ما بعد الحداثة مرة ثانية بنفس الطريقة التي أدير بها الجدل حول الأزمنة الجديدة أي بشكل غير حاسم. إحدى هذه الطرق ما يعرف بالنهج التعاوني الذي أثار ضجة كبيرة والذي يدعي البعض بأنه نموذج الألفية القادمة (أليكساندر، ١٩٩٧م) وآرائي حول هذا النهج يمكن الحصول عليها من مصدر آخر، ولكن يكفي هنا أن أقول إنني لا أتفق بتاتاً مع هذا النهج (تودور جونز وألميندينجر، ١٩٩٨م). وهناك طريق آخر وهو محاولة بناء تخطيط محلي بشكل حقيقي يشجع على الاختلاف ولا يحاول أن يقيده بينما سيترك منهج ما بعد الحداثة خيارات هذا الانفتاح لمحاولة إنفاذ بل وحتى اقتراح رأي مساوٍ للإرهاب ولكن في الواقع نحتاج إلى نشر هذه الخيارات للدفع بالوضع إلى الأمام وهذا هو دور الجزء القادم.

تخطيط جديد؟

لقد ثار جدل مؤخراً حول العلاقة البدائية بين الفوضى والتعقيد ومذهب ما بعد الحداثة (إيف وآخرون، ١٩٩٧م) حيث يقول برايس (١٩٩٧م) بأن الفوضى

والتعقيد لايزالان متأصلين في التقليد العلمي، في حين أن أنصار ما بعد الحداثة من أمثال فوكوالت يحاولون أن يوجدوا بعض المشكلات في العلم مدعين أن هذا سرد آخر يتميز عن السرديات الأخرى ولأن القوة تلعب دوراً هاما في بناء الواقع فإن المعرفة والقوة لا ينفصلان عن بعضهما ولذا فهما لا يتسمان بالحيادية. ومع أن الفوضى والتعقد ينتميان في الحقيقة إلى ما بعد الحداثة إلا أنهما نجحا في إضفاء شيء من الغموض عليها. إلا أنه يمكن على المستوى الأعم أن نفهم شيئا من ذلك فهناك تعارض واضح بين التعقيد وما بعد الحداثة ولكن هذا لا يكون صحيحاً إلا إذا نظرنا إلى التعقيد على أنه شيء يمكن تطبيقه في العلوم الطبيعية كما أن استخدامها الحَرفي والمجازي في العلوم الاجتماعية يشبه إلى حد كبير مذهب ما بعد الحداثة، فهي كما رأينا تحقق في المسار الرئيس والحتمي والافتراضات الاختزالية للعديد من العلوم الاجتماعية وفي ذروتها توفر معايير بديلة لبناء معارف علمية مزيفة كالتخطيط.

إذاً، كيف يمكننا أن نجمع بين الفوضى والتعقيد وما بعد الحداثة؟ كيف تشير الضغوط المتضاربة على الممارسة التخطيطية وداخلها إلى طريق إلى الأمام؟ إن أي محاولة لعمل تخطيط للقرن الحادي والعشرين يجب أن ترتكز على تقييم ثابت للتوجهات والمؤثرات والمشكلات التي نوقشت سابقاً وهنا تظهر ثلاث فئات أكبر. تتمثل الفئة الأولى في المؤثرات التي سيكون لها أثر مباشر وغير مباشر على التخطيط وهي تشمل:

- الحكومة كمنظم لا كمقدم للخدمات.
- نفوذ متناقص لقوة الحكومة الوطنية.
- مساءلة أكبر للسلطة.
- رغبة محلية أكبر في المشاركة.
- المطالبة بخدمات محلية أفضل.
- نقص في الموارد.

- اهتمام مزدوج بالنمو الاقتصادي والبيئة.

لا يمكن للتخطيط أن يستمر إلا من خلال دعم واسع النطاق ولكي يستمر فلابد أن يواجه التحديات. وعلى المستوى الكلي يتضمن ذلك:

- توطين متزايد لتنظيم التخطيط.
- التركيز على ما يمكن للتخطيط أن يأمل في تحقيقه واقعياً من خلال الموارد المحدودة.

يعتبر حل الجدل الدائر حول النمو البيئي و الاقتصادي شأناً آخر. حيث يفيد العديد من الحلول التي اشتملت عليها مبادرات مثل الأجندة المحلية ٢١ بأن كليهما لايتعارض بشكل متبادل فالاهتمام البيئي كما ذكرت آنفاً يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع النمو الاقتصادي المتزايد والوعي الاجتماعي في حين أنه من السهل أن نتخيل ما قد ينشأ من صعوبات، ولكن هل ستطيح أي سلطة محلية بشركة متعددة الجنسيات والوظائف التي بها إذا ما كانت هذه السلطة تعني المساومة على وثائقها التفويضية وعمل قرار مناف لخطة التنمية؟ إنني أشك في ذلك.

ثانياً الآثار المتحفظة والمؤسسية، أو "المشكلات" إن كنت ترغب في تسميتها بذلك. وهي تشمل:

- نظام وإجراءات التخطيط المركزية.
- المعهد الملكي لتخطيط المدن/المخطط/الدولة.
- التوجه التقني للمخططين في عملية التخطيط.

إن كان المقصود من التخطيط هو تلبية الاحتياجات ومواجهة التحديات فلابد من تناول النقاط الثلاثة المذكورة أعلاه. فمركزية التخطيط لا يمكن تسويتها مع الرغبات المحلية المتزايدة للتعبير عن الاختلاف. فثلاثي المخطط/المعهد الملكي لتخطيط المدن/الدولة لا يمكن السماح بهيمنتها على المحادثات ووضع حدود للنقاش ووصفه.

فلا يمكن الاستمرار في تصوير التخطيط على أنه ممارسة فنية تقوم على مبادئ علمية وهمية. والتحدي القائم هو تدشين التخطيط بما يحتويه وبطريقة عمله.

وأخيراً، فقد لمسنا وجود تعقيب وتفسير وطريقة جديدة للمرحلة السابقة للتخطيط وللتخطيط نفسه. حيث يوفر تحليل العالم الذي تزداد فيه المفاجئات والانتقاء مع التركيز الأساسي على "الإمساك بزمام الأمور" مما يوفر للمجتمع والأنظمة الناشئة منظوراً جديداً ومفيداً للتخطيط. فالاهتمام في مرحلة ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية بالاختلاف والتنوع استغل ذلك، وكان لديه مقدار جيد من التعاطف مع الانتقاد المذكور أعلاه للتخطيط، مع اشتراط أساس للتدشين وتحدي الجوانب المتحفظة وذات الإشكالات.

وتكمن آثار الفوضى والتعقيد في أن التخطيط من حيث المعنى التقليدي يعني "أننا نريد أن نكون هنا وسنفعل ذلك بهذه الكيفية" وهي مهمة محبطة. وليس في مقدورنا سوى تهيئة الظروف الصحيحة للأنظمة حتى تنشأ من خلال التطور والتعاون. ثانياً، إن تخطيط استخدام الأراضي كنظام تكيفي معقد ينبغي أن يهدف إلى التعرف والتعامل مع التعقيد في المجتمع الموسع بدلاً من التعامل مع كافة الأنظمة الاجتماعية بصورة خطية. ويمكن تحقيق ذلك على أحسن وجه عبر تنوع الأنظمة والعمليات والمنظمات والمخرجات.

ومن ثمّ فما هي آثار تخطيط استخدام الأراضي؟ النقطة الأولى بالطبع هي أنه بالإضافة إلى كونه نموذجاً طبَعياً أو سلوكياً إلا أنه أيضاً معياري، بمعنى أنه كما يبين حال عمل أنظمة معينة فإنه يبين أيضاً كيف ينبغي أن تكون حال العمل. ومن هذا المنطلق فإنه ليس بمفرده. فمناهج الاقتصاد التعاوني أو السياسي تشبهه في هذا الصدد. والنقطة الثانية الجديرة بالتأكيد هي أن التخطيط في ظل التعقد لا يطبق منهج اليمين الجديد أو اقتصاديات العرض وأدنى حد من القيود. وقد يكون التعقيد على

وشك الفوضى، إلا أن الفوضى لا تعني السوق الحرة. والظهور عبارة عن مزيج من التطور والتعاون. وينطوي التعقيد على قيم نوعية مثل المساحة أو الفراغ، أو حرية الإبداع، أو حرية التعبير، أو حرية الاختلاف في الرأي، أو حرية الاتفاق، وفوق كل شيء حرية التغيير. ويحيط بهذه الحريات أطر وقواعد، وهو ما وصفه والدروب (١٩٩٢م) بأنه التقاء منهج التراقي مع التداني. ويكمن التحدي في العثور على طريقة لبناء إطار عمل يزيد من القوة والبقاء في ظل المستقبل الغامض. ولذا؛ يلزمنا تحاشي ازدواجية الإنسان والطبيعة - فالمنظومات التكيفية المعقدة تمثل جزءاً من الطبيعة وتخضع لقواعد شبيهة (والدروب، ١٩٩٢م: ٣٣١)؛ أي التطور والنشوء والتعاون. كما أننا بحاجة إلى تحاشي التهوين من شأن اتفاق الآراء الذي يسعى نحو المستقبل بدلاً من أن يترك الفرصة للمستقبل كي يجد نفسه. وبهذا، فإنه يلزمنا إدراك أن الفوضى تعد شيئاً جيداً:

> على النقيض من بعض معتقداتنا الراسخة، فإن الفوضى هي المادة الخام التي تنبني عليها الحياة والإبداع وثبت أنهما يقومان، لا وفق تصميم مسبق، ولكن عبر عملية تنظيم ذاتية فورية تسفر عن نتائج مختلفة (ستايسي، ١٩٩٦مb: ١٤).

والآثار على التخطيط تتكون من شقين. أولهما، أن التخطيط مع التعقد يشمل البحث عن الطريقة التي يرتبط بها التخطيط مع نظم CAS الأخرى؛ أي كيف يسعى التخطيط لتحقيق أهدافه في ظل العالم المعقد، والتوازن بين الثقة والتعقيد (وسوف أطلق على هذا واجهة المستوى الكلي أو "التخطيط لأجل التعقيد"). والشيء الثاني، هو الطريقة التي ينظم بها التخطيط نفسه والقيام بذلك، أي العملية المتضمنة (واجهة المستوى الجزئي أو "التخطيط في ظل التعقيد").

التخطيط لأجل التعقيد

النقطة الرئيسة هنا هي التوفيق بين عدد من الأفكار المتنافسة :

- النظام في مقابل الفوضى.
- اليقين في مقابل التعقيد.
- الالتزام في مقابل الحرية.
- الجميع في مقابل الفرد.

والسؤال الذي يطرح ، هو كيف يتم التوفيق بينهم؟ والجواب الذي أقترحه هو أن نسمح للإجابة *بالظهور* على المستوى المحلي. وباللجوء إلى أساس التنظيم الذاتي لنظرية التعقيد فسوف يوجد إجماع فعال عبر الاندماج السياسي. وليس من حق المخططين أو في وسعهم التوفيق بين هذه الأفكار أكثر من أي أحد آخر ـ وللقيام بذلك يفرض اجتماع الآراء أو القول بأنه من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى حدود الفوضى. وكما قال ستوارت كوفمان (١٩٩٥م: ٢٤٦):

> لا يوجد جزئ من بكتيريا الإيشيرشيا كولاي "يعرف" العالم الذي تعيش فيه الإيشيريشيا كولاي ، إلا أن الإيشيريشيا كولاي تشق طريقها. وليس هناك أحد في شركة IBM ، التي خفضت من حجمها وأصبحت منظمة بسيطة ، يعرف عالم IBM ، إلا أن IBM لا زالت تعمل بشكل جماعي. فالكائنات والأعمال الفنية والمنظمات عبارة عن أشكال متطورة. بل حتى عندما يخطط البشر ويعقدون العزم ، فهناك الكثيرون من صانعي الساعات فاقدي البصر في العمل أكثر مما نعرف.

ففي الوقت الذي قد يرى فيه المخططون أن لديهم رؤية مستقبلية تفوق الآخرين ، الحق أن المجتمع الناشئ أو اتفاق الآراء الطبيعي مدرجان لتعريف التوازن الذي يبقي (مجتمع) المنظومة التكيفية المعقدة CAS على حدود الفوضى. فكيف يمكن

للمخططين والتخطيط القيام بذلك على الوجه الأمثل؟ (أو هل نحن بحاجة للتخطيط أصلا؟[٢]) ويمكن العثور على دليل في أوجه المقارنة بين CAS المنظومة التكيفية المعقدة ومرحلة ما بعد الحداثة التي سبق وأن ناقشناها. فالشيء الذي نحتاجه هو تخطيط مختلف. تخطيط يتسم بالمرونة والليونة والذكاء والتكيّف. وسيعمل هذا التخطيط على إيجاد "مساحة ملائمة" بحيث يمكن للهياكل الناشئة أن تتطور بواسطة:

١- التشكيك في السرديات الكبرى، على حد وصف لايوتارد (١٩٨٤م).
٢- الفصل بين العام والخاص.
٣- رؤية نسبية للسلطة والتاريخ.
٤- المخططون كوكلاء للسلطة الانضباطية/التطبيعية.
٥- الارتياب في إجماع الآراء.[٣]
٦- تشجيع النزاع والصراع على السلطة والمعارضة.
٧- التأكيد على تفضيل المحلي على العالمي.
٨- الاعتراف بالاتفاق الزمني والمكاني وتشجيعه.
٩- الاعتراف بالاختلاف الوجودي.
١٠- الرؤية المتغيرة للهيكل والاتفاق.

يكمن الاختلاف في التخطيط في المنظومة التكيفية المعقدة CAS في التأكيد في فترتي مابعد الحداثة وما بعد البنيوية على تمكين الفرد: كما أننا بحاجة إلى تمكين وتحرير النظام والعمليات في إطار موسع. وبالتالي، قد توفر لنا فترة ما بعد الحداثة بعض المؤشرات حول كيفية تمكين/تحرير الأفراد والأنظمة. ومن المسائل الهامة للأفراد والنظام مسألة السلطة[٤]، وفي تحليلات سلطة ما بعد الحداثة وما بعد الهيكلية فقد جرى تناولها بطريقة مقنعة من قبل فوكوالت (هابير، ١٩٩٤م). وفي سلطة ما بعد

الحداثة عند فوكوالت، فإنها جيدة وسيئة في آن واحد ـ فيمكنها تكوين بدائل وتحدٍ للوضع الراهن ويمكن كذلك أن يكون هناك ضرر من استخدامها. فالسلطة لا تعرف المركزية. فهي موجودة في كل مكان وفي الحياة اليومية، إلا أن هناك عوامل للسلطة الانضباطية/التطبيعية، منهم على سبيل المثال علماء الاجتماع، والعاملون بالاجتماع والمخططون. فهؤلاء لديهم الفرصة في إيجاد الحقيقة والمعرفة عبر السلطة، أي إيجاد المواقف عبر اللغة التي أصبحت مقبولة على أنها من المسلمات في حين أنها كانت تبنى فحسب.

في CAS ينظر إلى السلطة كمناظر لروابط الردود والنتائج/الاستباقية اللازمة للتطور. وستوضع وصلات معينة في إطار التنفيذ، أي العملية الديمقراطية للانتخابات. وهذا لا يعني القول بأن هذه هي الروابط الفريدة أو أنها تستخدم بأكبر فعالية ممكنة. وفي إطار التخطيط ذهبت هيلي وآخرون. (١٩٨٨م: ٢٤٥) إلى أن النظام يفضل مجموعات مصالح معينة قوية اقتصادياً. وسوف تدعم حلقات الردود والنتائج/الاستباقية هذا الموقف. وما ذهب إليه فوكوالت وما يستلزمه التخطيط في ظل التعقيد هو أن هذه الحلقات أو المدخلات إلى النظام متاحة لأي شخص وتستخدم من قبل الجميع، وهو ما سماه لايوتارد (١٩٨٤م) بقانون التعدد. وقد ينتقد فوكوالت لسببين: أولهما، أن هؤلاء الذين أوجدوا الحقائق والمعرفة الموجودة سيسعدون بالتخلي عنها، والثاني أن هؤلاء الذين تم تهميشهم أو استبعادهم سيدركون أنهم قد لاقوا هذه المعاملة، وبعد ذلك أرادوا الانضمام وانضموا بالفعل. وهنا تظهر أهمية دور المخطط. فبناء على الخطاب المثالي للكاتب هابيرماس تتوفر وحدة بناء لخطاب تيسير الإسكان (فوريستر، ١٩٨٩م)، أي أنه ينبغي علينا الاستهداف بشكل يتسم بالشمولية والصراحة والشرعية والصدق (لاو، ١٩٩١م: ٢٥١). إلا أننا نحتاج إلى التوسع. وهذا

لن يطلق الأصوات البديلة لأن الحقائق والمعرفة القائمة قوية للغاية. والطريقة لتحدي ذلك تتم عبر *خلق معارضة*، من خلال عمليات وأنظمة لا تسعى إلى تكوين اتفاق للآراء (على الرغم من أن اتفاق الآراء ليس شيئا بغيضاً) لا لشيء سوى لإخضاعه للبحث. وهذا سوف يتضمن تأكيداً شديداً على الاحتمال الزمني والمكاني للخطط - وهنا تلتقي تحاليل التعقيد وما بعد الحداثة.

إلا أنه كما سبق وأشرت فإننا نحتاج إلى منهج متغير للهيكل وكذلك للأشخاص. فالهياكل قد تتمتع بقدر من الوظيفة التطبيعية والوظيفة الانضباطية بالقدر المكفول للعوامل، وبذلك فإنه ينبغي أن تكون قابلة للتحدي وإعادة البناء. إلا أن الهياكل تحتاج إلى أن يكون لديها حساسية فيما يتعلق بأفكار التعقد، أي تنسيق الاتجاهات والعمليات بدلاً من وصفها. فأولاً، ما الذي نعنيه بالهيكل؟ هناك بالضرورة ثلاثة عناصر:

١- نطاق ومهمة المنظمات (أي الحكومة المركزية والمحلية).

٢- ماهية الأفكار والمعارف المرتبطة بمنظمة ما عند تنفيذ المهام (أي السياسة).

٣- كيفية يتم تناول العنصرين السابقين (أي العملية).

يحتاج الهيكل المتغير إلى كل من الاستعداد والقدرة على التغيير والتكيف وكذلك العمل كإطار فضفاض لإثارة القضايا مع السماح بالظهور في الأنظمة المعقدة للمواصلة. وبالتالي، فإن الهيكل المتغير سيتكون من مجموعات مرنة من العملاء (أي المخططين) ووجود "قواعد" أو إرشادات للعمل (أو اضطراب محدود كما سماه كوفمان، ١٩٩٥م)، أي الوضع الراهن الناشئ. وعلى العكس من تحليل فترة ما بعد الحداثة، فإن التعقيد يشير إلى سلسلة هرمية من القواعد على مستويات مختلفة من الهياكل. وكما حدث في فترة ما بعد الحداثة، فإن هذه الهياكل والقواعد متوافقة من

حيث المكان والزمان. فإذا ما قرر موقع معين عبر الملاحظات السياسية رغبته في التكيّف مع الإجراءات والقواعد من أجل أغراضه الخاصة يلي ذلك معرفة كيف يمكن فعل ذلك في إطار التسلسل الهرمي الموجود. فعلى سبيل المثال، سيوفر عدم التقيد وحرية التصرف بحد معين أمام تفسير القواعد ذات المستوى الأعلى (فعلى سبيل المثال في العالم الطبيعي من الممكن أن تكون قاعدة من مستوى أعلى عبارة عن أناس ذوي رجلين، لكن هذا لا يحدد الشكل والطول. وفي التخطيط، فإن هذا قد يكون أن التنمية في الريف المفتوح تكون عادة ليست مقبولة إلا أنها توفر فرصة للتفسير المحلي). وستتطور قواعد المستوى الأعلى تلقائياً بشكل أكثر بطئاً من قواعد المستوى الأدنى، إلا أن كاستي (١٩٩٤م) قد بيّن، أنه حينما تتغير قواعد المستوى الأعلى في الأنظمة المعقدة فإنها تميل إلى أن تكون التغييرات جذرية. والشيء الأهم أن هناك نطاقاً لهذه القواعد لتتغير، وأن القواعد المختلفة يتم تحديدها على مستويات مختلفة. فما الذي يعنيه ذلك بالنسبة للمخططين الممارسين عملياً؟ هذا هو الجزء الثاني من مستقبل التخطيط: التخطيط في ظل التعقيد.

التخطيط في ظل التعقد

الأنظمة المعقدة تندفع من قبل جاذبات مستقرة إلى جاذبات متحركة أو اضطراب محدود. والسؤال الذي يثار هنا يتعلق بكيفية تسهيل ذلك في إطار التخطيط. ويوفر التحليل التنظيمي والإداري بعضاً من الأدلة. وكما استنتج ستايسي (١٩٩٦مb)، أنه عندما نصبح أعضاء في منظمة ما فإننا ننضم إلى نظامها الشرعي ونظامها الجانبي. وهذا النظام عبارة عن شبكة غير رسمية قمنا بتأسيسها بشكل عفوي بين بعضنا بعضا في سلوك التنظيم الذاتي، تقوم على الروابط الاجتماعية، وتتيح لنا مواجهات سياسية وتصادمية وشبكات شخصية لتساعدنا على أداء أعمالنا وتبوء

مكانة متقدمة على الصعيد الدولي. وذهب ستايسي (١٩٩٦م b) إلى أن هذا النموذج من الأنظمة يعد مجدياً؛ ويتسم في بعض الأحيان بالغرابة والصرامة والعبث والإثارة والإبداع. وفي العادة، فإن هذه الأنظمة لا تلقى قبولاً لدى المنظمات. والمنهج الحالي للإدارة يشدد على صناعة القرار بشكل يتسم بالتعاون واتفاق الآراء، وكذلك تحسين العمل الجماعي، إلخ...إلا أنه بعد فوكوالت ، شدد ستايسي (١٩٩٦م b) على الجوانب الإيجابية لاختلاف الآراء والأنظمة الجانبية. وهذه الأنظمة لا تمثل بالضرورة عائقاً في سبيل مقاصد المديرين وصانعي السياسات إلا أنه يمكن استخدامها استخدامات مبتكرة (شو، ١٩٩٦م). ونشأ عن التوترات بين الأنظمة الرسمية والجانبية نماذج جديدة للسلوك، وتم إيقاف العمل بأنماط التفكير القديمة والسماح بظهور الأنماط الجديدة. وتعد الأنظمة غير الرسمية (كالمعارضة) هي القوة المحركة للتغيير والتوجيه في المنظمات. إلا أنه نظراً لطبيعتها الفوضوية والسياسية وغير الخطية فإننا نميل إلى إخفاء تأثيرها والتهوين من شأنها وعرضها وكأنّ لا أهمية لها.

وأشارت الأبحاث التي تناقش دور الأنظمة الجانبية والتي أجراها شو (١٩٩٦م) إلى الدور الهام الذي تلعبه في التطور وأهميتها بالنسبة لأنظمة التصنيف الرابع. ومن ثم فكيف يمكننا التعامل مع الاختلاف؟ وفي مقارنة أخرى مع المناقشة الدائرة حول فترة ما بعد الحداثة، استعرض لايوتارد (١٩٨٤م) الطبيعة "الإرهابية" للأنظمة الموحدة التي تسعى للفرض والتحديد عبر النظام وإقصاء الآخر. واستند في حله إلى ما أطلق عليه "النموذج الوثني" (pagan ideal) أو ما سماه هايبر (١٩٩٤م) بالتعددية المتطرفة " radical pluralism". وفي الوقت الذي توجد فيه مشكلات عملية ونظرية كبيرة تتعلق بالمنهج النسبوي للكاتب لايوتارد، فإنه يطرح طريقاً للتأكيد على التعددية وتشجيعها، ألا وهو قانون التعدد. والمفارقة أن التعددية مكفولة بالتأكيد عبر وصفة ذات قيمة عالمية إلا أنها تصبح مشكلة في حالة واحدة إذا ما ربطنا أي شيء سوى التعددية المطلقة مع "الإرهاب". ويسعى قانون التعدد هذا إلى ضمان أن المنظمات والأنظمة والعمليات

مشكلة بحيث تتفادى اتفاق الآراء وتزيد من المعارضة. وفي التخطيط هناك عدد من الطرق التي قد يمثل النظام الجانبي فيها فائدة:

١- لا زال التخطيط في معظمه يمثل نشاطاً عاماً يجرى تنفيذه في إطار منظمات على شاكلة السلطات المحلية. ولذا فقد ينظر إلى إدارات التخطيط على نفس وتيرة المنظمات، ويسعى إلى تسهيل المنظمات الفرعية لها لأجل تشجيع المعارضة والنقاش والتنافس والتخريب والتطور.

٢- في منهج التخطيط ينبغي أن يكون هناك مقدار ثابت من الانعكاس والمعارضة والاستفهام والارتياب في اتفاق الآراء. ولا تتوقف أهمية ذلك في إطار المنظمات ولكن في العلاقة مع الأطراف والمصالح الأخرى.

٣- تعتبر الملاحظات والردود شيئاً محورياً بالنسبة للتطور البيولوجي والاجتماعي. ففي التخطيط يعد هذا جزءاً فعلياً من العمليات والأنظمة، ولكن كما رأينا أعلاه فإن أفكار وسياسات متابعة وتقييم التخطيط لم تكن بالقوة المتوقعة. وتتطلب الأفكاراً والسياسات الحافلة بالتحديات معلومات عن هوية القائم بالأمر ولا يمكن توفير هذا سوى عبر التقييم.

٤- تعتبر الحتمية الديمقراطية ـ بمفهومها الشامل ـ ذات أهمية بالنسبة للتطور. فكلما زاد عدد المشاركين زاد احتمال وجود نقاشات وتأكد وجود معارضة. وهذا يوفر دليلاً ضعيفاً حول *الكيفية*، حيث التزم دعاة ما بعد الحداثة الصمت تجاه هذا الأمر. وعلى كل، فإن المرء يمكنه مثلاً أن يتبع منهج الخطاب النموذجي للكاتب هيبيرماس أو أفكار خطاب التسهيلات السكنية للكاتب درايزيك (١٩٩١م).

٥- يلزم وجود مرونة لإتاحة تكييف المنظومات التكيفية المعقدة للوصول إلى حدود الفوضى. وهذا يستلزم القدرة على التغيير وتتيح مساحة للمناورة. وبالتالي، ينبغي ألا يكون التخطيط قسرياً. وفي هذا استجابة للمنهج الشامل للتخطيط في

المملكة المتحدة عند مقارنتها مع نظيراتها في أوروبا. ولكن مع ذلك، فإن هناك مظاهر معينة للتخطيط في المملكة المتحدة تتسم بالصرامة، وخاصة الأفكار. وتعد أفكار حماية الريف، والفصل بين أوجه الاستخدام والتشتيت والتراخيص العمرانية الخ... من الأفكار التي سادت حتى مع معارضتها. وتهيمن هذه السرديات الكبرى في نظام المملكة المتحدة على البلاد في ظل الطبيعة المركزية للحكومة. وبالتالي، فإنه يلزم أن تتسم الأفكار والسياسات بالمرونة من حيث تطبيقها وتفسيرها (القائمة في الوقت الحالي إلى حد ما) والمرونة من حيث الفراغ.

٦- لابد لنظام التخطيط من تشجيع الاختلاف. فالمجتمعات (أياً ما كان تعريفها) ستكون أكثر عرضة للدخول في النقاشات والمشاركة والمعارضة إن كانت ستسفر عن وجود اختلاف، وإن كانت العملية أو النظام يعكسان الظروف المحلية.

السياسة الجزئية المتعلقة بكيفية انتهاج التخطيط والاستفادة من التعقيد ليست بالشيء الذي ينبغي وصفه ولكنها تستكشف مع الأفكار المركزية مثل المرونة والمشاركة والمعارضة إلخ....في إطار توجيهها.

النتائج

كيف يستفيد التخطيط المتغير من التوجهات الاجتماعية، وكيف يتعامل مع التحديات ويواجه المشكلات المذكورة في بداية هذا الفصل؟ وعلى غرار المنهج "المتضمن" للقواعد ذات المستويين الأعلى والأدنى فسيكون هناك أدوار ومسئوليات مختلفة لمستويات الحكومة المختلفة. وسيتم تحديد الوصفات الموسعة للنظام عبر مؤشرات السياسة على المستوى الوطني (فمثلاً سيسمح للحكومات المحلية بإنشاء نظام

وعمليات تخطيط في إطار حدود موسعة) إلى جانب تعريفات الأهداف الوطنية مثل الحاجة إلى تشجيع التنوع والاختلاف في التخطيط وعلى مداره (قانون التعدد). وسيتم تعريف أهداف (وليست أنظمة أو عمليات) أكثر تحديداً على المستوى الإقليمي أو مستوى الدولة (التوازن بين البيئة والاقتصاد والحفاظ والتنمية). وفي الختام، فسيوكل الأمر إلى وحدات المستوى الأدنى من الحكومة ليحددوا لأنفسهم أو بالارتباط مع سلطات أخرى كيفية انتهاج التخطيط في مناطقهم، وكذلك ما هي أولوياتهم وكيفية القيام بها.

قد تتاح المعلومات المتعلقة بالأساليب المختلفة في المجالات المختلفة للسماح بعقد مقارنات، وتبني أنظمة مختلفة إن كانت هناك رغبة في ذلك. وسوف يتغير دور الأطراف المختلفة في هذا التخطيط المتغير، بشكل واضح. وقد يحتاج المخططون للعمل في المجالات التي يشعرون بالميل إليها (على نحو منهج التأييد للكاتب دافيدوف). وهذا يتضمن الاعتراف بالمعايير "المهنية" والحاجة إلى تقبل وجهات نظرهم. كما يلزم أن يقوض الحاجة إلى هيئة مهنية. وستتم تسوية فكرة التخطيط كممارسة سياسية وفنية تسوية نهائية. وبدلاً من ذلك، فسيكون لدينا تخطيط يتأثر بالمشاعر والتطور والنقاش والائتلاف. وخلاصة القول، أن التخطيط سيتفق مع طبيعته الفوضوية:

> لأجل القضاء على الفوضى عبر حثنا وإلهامنا نحو إتباع بعض وجهات النظر، لتعليمنا مشاطرة نفس الثقافة، وننشد سوياً نفس الترنيمة، فعلينا أن نقضي على الفوضى التي تعد المادة الخام للنشاط الإبداعي (ستايسي، ١٩٩٦م b: ٢١).

وقد يرى البعض وجود مشكلات عملية ونظرية هنا، وأنا أعلم تمام العلم أنني قد فعلت ذلك. وهناك عدد من الأسئلة التي ينبغي تناولها:

١- كيف تجمع بين الأهداف السياسية والأهداف المعقدة وإلى أيهما ستكون الأولوية؟

٢- كيف علمت بوقت استفادتك من التعقد وأن النظام على حدود الفوضى؟

٣- هل يعني ذلك أننا سنعيش في قلق التغير الدائم وإن كان الأمر كذلك، فهل لن نرضى بقبول مقدار أقل من الابتكار والتطور لمزيد من الثقة؟

٤- هل الفوضى والتعقد وفترة ما بعد الحداثة قضايا متوافقة بالفعل؟

من المهم التأكيد على أن هذا ليس تكراراً لطلب بيتر هول (Peter Hall) "مقال في عدم التخطيط" (بانهام وآخرون، ١٩٦٩م) على الرغم من أن المرء قد يرى أوجه مقارنة مع العمل كما قال جايكوب (١٩٦٥م) مع تأكيدها على التنوع. ومن المقنع، القول بأنه ينبغي علينا قبول النتائج السياسية على أنها ملموسة ومرغوبة، إلا أن حدود الفوضى ليست عن النمو الاقتصادي، بل عن الإبداع في المجتمع الذي يشمل الأفكار السياسية والحرية والتطوير الفني إلخ...فهي مطالبة بإعادة تعريف "الخطة" لتصبح طريقة بحث، وليست خطة وأما "المخطط" فيكون مسهلاً ومفسراً. فهي ليست مجرد رجوع عن التخطيط باعتباره "توقع وتحكم" ولكن أيضاً كتخطيط يتعلق في مجمله بإيجاد توافق واتفاق في الآراء. ولنقل بشكل شامل، أن التفاعل مع بعضنا بعضا بطرائق قد تبدو فوضوية ويعوزها التنسيق، فيمكننا أن نحقق أشياء لم يكن لنا أن نحققها على هذا الوجه الممتاز عبر قرارات وإجراءات واعية.

ملاحظات

١- أود أن أعبر عن تقديري لمساهمة ريد (١٩٨٧م) و إيفانز (١٩٩٥م) في هذه المناقشة.

٢- لن تكون هناك حاجة ماسة لنظام تخطيط استخدام الأراضي ولابد من ترك خيار القيام بذلك مفتوحاً ـ فهذا النظام لابد وأن يبين المنافع بمجرد الظهور التام. ومع ذلك، فإن كنا في إطار منظومة CAS فسيكون هناك احتمال للتغيير المفاجئ الذي قد يضر بالناس. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكرت من قبل، فعلى المدى القصير وتحت ظروف معينة يكون التخطيط (بمعنى المقدرة على التنبؤ والتحكم) ممكناً ومرغوباً. فالمجتمع بحاجة إلى الثقة وكذلك الوهم بالثقة. والتعقيد الوجودي لا يمنع بعض أشكال التدخل في الأسواق والمجتمع التي يمكن مثلاً أن تضفي أهمية على قضايا كالاستدامة في الوصول إلى حدود الفوضى.

٣- وهذا الشك يكمن في اتفاق الآراء فقط. والاختلاف الوجودي يلزم ألا يتعارض مع الرغبة المصطنعة أو السياسية في الاختلاف. وكما ذكّرنا هايير (١٩٩٤م)، فليست كافة الاختلافات سيئة. فنحن جزء من عدة مجتمعات قد يكون اتفاق الآراء فيها مؤشراً على تشابه واضح وليس إرهاباً.

٤- خضعت نظرية التعقد على وجه الخصوص إلى شيء من الكبت. وتعتبر السلطة في الأنظمة الطبيعية بمثابة كونها شيئاً معلوماً ـ سواء كان الضغط المرتفع في نظام مناخي أو فهد البغور في الغابة. لا يمكن أن يقبل التخطيط هذا التوازن "الطبيعي" أبداً دون تمحيص. وإن كان هناك مجال لحدوث تفاعل مجدٍ فإن هذا سيسهم في ظهور نظام على حدود الفوضى مما يلزم تضمين أكبر قدر ممكن.